



الدليل الإرشادي الخاص بقطاع البيع بالتجزئة



أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



المحتويات

04	1. المقدمة
06	2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية
08	3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة
11	4. فرض ضريبة القيمة المضافة
19	5. احتساب ضريبة القيمة المضافة
26	6. تعديل المقابل
29	7. التوريدات المفترضة
36	8. العروض الترويجية لتجارة التجزئة
38	9. المخزون
41	10. حالات خاصة
46	11. خصم ضريبة المدخلات
48	12. متطلبات الفواتير الضريبية والالتزامات الضريبية الأخرى
52	13. الغرامات
53	14. طلب إصدار قرار تفسيري
54	15. الاتصال بنا
54	16. الأسئلة الشائعة



1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «مجلس التعاون الخليجي». بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/51) وتاريخ 3 جمادى الأولى 1438هـ «الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة» واستنادًا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/113) وتاريخ 2 ذو القعدة 1438هـ «نظام ضريبة القيمة المضافة»، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (3839) وتاريخ 14 ذو الحجة 1438هـ «اللائحة التنفيذية للنظام».

1.2. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (قد يشار إليها لاحقًا بـ «الضريبة» ما لم يقتض السياق خلاف ذلك)، في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضًا بصالحية فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال للأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات، وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنِّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:



- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسب المئوية المحددة

- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات - إن وجدوا - عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 15% (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 15% التي حصلوا عليها من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم دفعها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ «ضريبة المخرجات».

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتُسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ «ضريبة المدخلات».

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa.

1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً والخاضعين لضريبة القيمة المضافة. تكمن أهمية هذا الدليل في تقديم مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالالتزامات والآثار الضريبية المتعلقة بالعمليات في قطاع البيع بالتجزئة. كما يقدم الدليل مزيداً من المعلومات حول أساسيات المحاسبة الخاصة ببعض تجار التجزئة.



ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة zatca.gov.sa الذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

2. التعريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

تُعرف **قيمة التوريد** على أنها "المقابل الخاص بالتوريد دون قيمة الضريبة"⁽¹⁾ المحصلة أو التي سيتم تحصيلها فيما يتعلق بهذا التوريد. وعليه فإن قيمة التوريد غالباً ما تتم الإشارة إليها على أنها سعر البيع غير شامل ضريبة القيمة المضافة. سيتم شرح هذا المفهوم على نحو أكثر تفصيلاً في القسم 4 من هذا الدليل.

يُعرف **المقابل** على أنه "كل ما حصل أو سوف يحصل عليه المورد الخاضع للضريبة من العميل أو من جهة ثالثة لقاء توريد السلع أو الخدمات متضمناً ضريبة القيمة المضافة"⁽²⁾.

السعر هو المبلغ المدفوع أو الواجب دفعه مقابل التوريد، ولم يعرف هذا المصطلح لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ورغم ذلك فقد تم استخدام هذا المصطلح في أنظمة ضريبة القيمة المضافة. ما لم تتم الإشارة إلى سعر البيع صراحة على أنه "السعر غير شامل الضريبة" فإن التعريف التجاري المعترف به لمصطلح "السعر" هو نفسه تعريف مصطلح "المقابل" الموضح أعلاه.

(1) المادة 26 (2)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(2) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



لم يعرف مصطلح "السعر المعلن عنه" لأغراض ضريبة القيمة المضافة. لكن ترى الهيئة أنه أي سعر يتم الإعلان عنه أو نشره (سواء كان مادياً أو إلكترونياً)، أو يتم عرضه للجمهور في إطار البيع بالتجزئة. قد يختلف السعر المعلن عنه أو المنشور، أو أي سعر تم تحديده أو وضعه من قبل المورد بصفة مبدئية، عن السعر النهائي المتفق عليه بين المورد والعميل.

"العميل" هو الشخص الذي يتلقى سلعة أو خدمات⁽³⁾.

"القيمة السوقية العادلة" للتوريد هي "المقابل المستحق نظير توريدات سلع وخدمات مماثلة ومتزامنة تقدم بمرونة بين أشخاص ليسوا أشخاصاً مرتبطين"⁽⁴⁾.

الأشخاص المرتبطون هو مصطلح معرف في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة بأنه:

"شخصان أو أكثر يكون لأحدهم سلطة توجيه وإشراف على الآخرين حيث تكون له سلطة إدارية تمكنه من التأثير على عمل الأشخاص الآخرين من الناحية المالية أو الاقتصادية أو التنظيمية، ويشمل ذلك الأشخاص الخاضعين لسلطة شخص ثالث تمكنه من التأثير على أعمالهم من الناحية المالية أو الاقتصادية أو التنظيمية"⁽⁵⁾.

تضمنت اللائحة التنفيذية مزيداً من التفاصيل، في سياق المملكة العربية السعودية، بشأن حالات محددة يعتبر فيها شخصان أو أكثر أشخاصاً مرتبطين لأغراض ضريبة القيمة المضافة. من بين الأمثلة المحتمل ظهورها في سياق الأنشطة الترويجية للأعمال ما يلي:

- **أفراد العائلة:** الأشخاص الطبيعيون وأقاربهم (بما في ذلك الأقارب المباشرين أو حتى الدرجة الرابعة).
- **أرباب العمل والموظفون:** بما في ذلك الشركاء في أي نوع من أنواع الشراكة.
- **مالكو الأعمال:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك ما يزيد على 50% من القيمة أو حقوق التصويت لهذا الشخص الاعتباري
- **الشركات ذات الملكية المشتركة:** شخصان اعتباريان، إذا حاز الشخص نفسه أو أكثر من شخص ما يزيد على 50% من حقوق التصويت أو قيمة الشخص الاعتباري⁽⁶⁾.

"التوريد المفترض" هو المعاملة التي لا تنطوي على توريد لسلع أو خدمات نظير مقابل، ولكنه يعتبر بموجب النظام ولأغراض ضريبة القيمة المضافة توريداً. ويعرف هذا المصطلح في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه "كل ما يعد بمنزلة توريد وفقاً للحالات المنصوص عليها في المادة (8) من الاتفاقية"⁽⁷⁾. ستتم مناقشة تطبيق التوريدات المفترضة في سياق الأنشطة الترويجية للأعمال في القسم 7 من هذا الدليل.

(3) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(4) المادة 38 (2)، اللائحة التنفيذية، والمادة 26 (1)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(5) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(6) المادة 37، اللائحة التنفيذية

(7) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



القسيمة وهو مصطلح معرف لأغراض ضريبة القيمة المضافة ويقصد به "الصك إذا كان هناك التزام بقبوله كمقابل أو جزء من المقابل عن توريد السلع أو الخدمات، وكانت طبيعة السلع أو الخدمات المراد توريدها أو هوية المورد محددة في القسيمة أو في المستندات ذات الصلة"⁽⁸⁾. وستتم مناقشة القسائم بالتفصيل في القسم 8 من هذا الدليل.

تُعرف **القسيمة ذات القيمة الاسمية** بأنها "القسيمة المصدره مع قيمة نقدية معينة قابلة للاسترداد مبينة في القسيمة أو في أي مستند ذي صلة"⁽⁹⁾.

القسيمة غير المؤهلة هو مصطلح غير معرف لأغراض ضريبة القيمة المضافة، لكنه يستخدم في هذا الدليل لوصف أي مستند، صك أو عرض تم وصفه من الناحية التجارية على أنه "قسيمة" لكنه لا يشكل قسيمة في نطاق التعريف الموضح أعلاه.

تاريخ استحقاق الضريبة هو التاريخ الذي يتم فيه توريد السلع أو الخدمات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. في معظم الحالات، يتم تحديد تاريخ الاستحقاق الضريبي وفقاً لتاريخ التوريد أو إصدار فاتورة أو استلام المقابل من المورد. ويختلف "تاريخ استحقاق الضريبة" عن تاريخ استحقاق دفع صافي الضريبة من قبل شخص خاضع للضريبة لفترة كاملة خاضعة للضريبة. انظر القسم 5 لمزيد من التفاصيل.

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيعتبر الأشخاص الاعتباريون (كالشركات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاط منتظم يتعلق بإجراء التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من نشاطاتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تم استيفاء المتطلبات الخاصة بالتسجيل، كما يجب على هؤلاء الأشخاص احتساب ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على أنشطتهم وتحصيلها وسدادها إلى الهيئة برفقة إقراراتهم الدورية.

(8) المادة 19 (3)، اللائحة التنفيذية
(9) المادة 19 (4)، اللائحة التنفيذية



3.2 . التسجيل الإلزامي

يعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حدًا معينًا للتسجيل، أي إنه إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهرًا مبلغ 375,000 ريال سعودي "حد التسجيل الإلزامي" فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽¹⁰⁾. مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولاحتساب قيمة التوريد لأغراض حد التسجيل لا يتم احتساب قيمة التوريدات التالية:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المؤهلة للإعفاء أو التوريدات العقارية.
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- عوائد مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المادية وغير المادية التي تشكل جزءًا من أصول العمل والمخصصة للاستعمال طويل الأمد كأداة عمل أو وسيلة استثمار⁽¹¹⁾.

في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والمزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يستلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة عنها⁽¹²⁾.
- يتم طلب تسجيل الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية حتى تاريخ الأول من يناير 2019، ويجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2017⁽¹³⁾. وبداية من عام 2019 سيتم تطبيق حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية والبالغ 375,000 ريال سعودي ويجب تقديم طلب التسجيل في أو قبل 20 ديسمبر 2018. لمزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي في ضريبة القيمة المضافة يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa

(10) المادة 3، اللائحة التنفيذية

(11) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(12) المادة 5 (1)، اللائحة التنفيذية

(13) لمادة 79 (9)، اللائحة التنفيذية



3.3. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية الذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي "حد التسجيل الاختياري" خلال اثني عشر شهرًا، التسجيل اختياريًا لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽¹⁴⁾.

ويفضل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa

3.4 . المتاجر / الفروع المتعددة

قد تمتلك الشركة أو الشخص الاعتباري عدة متاجر أو فروع أو قد تقوم بعمليات تشغيلية بموجب سجل تجاري مختلف. وفي جميع الحالات، تعد فروع الشخص الاعتباري جزءًا من الشخص الخاضع لضريبة القيمة المضافة. ويتم إصدار رقم ضريبي واحد للشخص الاعتباري. وإذا امتلكت المنشأة عددًا من السجلات التجارية (مثل المتاجر وفروعها)، فإنه يجب استخدام السجل التجاري الخاص بالشركة الرئيسية لأغراض التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة. وينطبق رقم التعريف الضريبي لجميع السجلات التجارية الخاصة بالمنشأة القانونية.

لا يتم اعتبار حدوث أي توريدات إذا تم "توفير" السلع أو الخدمات من أحد الفروع أو السجل التجاري أو منشأة قانونية ضمن الشخص الاعتباري إلى قسم آخر من نفس المنشأة القانونية⁽¹⁵⁾. ولا تخضع الرسوم البينية ضمن المنشأة القانونية لضريبة القيمة المضافة.

وفي حال كان المورد عبارة عن منشأة لديها عدة مؤسسات في دول مختلفة، فإنه يجب تحديد مكان إقامة المورد والتزاماته المتعلقة بتحصيل ضريبة القيمة المضافة واحتسابها على كل توريد وفقًا للدولة الأكثر ارتباطًا بالتوريد.

(14) المادة 7، اللائحة التنفيذية

(15) المادة 18 (1)، اللائحة التنفيذية. باستثناء التوريدات المفترضة، واستيراد السلع أو نقل السلع إلى دولة عضو أخرى (المادة 6، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة).



مثال (1)

يمتلك تاجر تجزئة متاجر في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتشكل جميعها جزءاً من منشأة قانونية سعودية. إذا قام بائع التجزئة بتنفيذ طلب لأحد العملاء في أوروبا من متجره في الإمارات العربية المتحدة، يعد بائع التجزئة مقيماً في الإمارات فيما يتعلق بهذا التوريد. وفي مثل هذه الحالة، لا يخضع البيع لضريبة القيمة المضافة في المملكة ولا ينبغي تضمينها ضمن إقرارات ضريبة القيمة المضافة في المملكة. ويجب أن يكون المورد على علم بأي التزامات ضريبية لاحتسابها على البيع في الإمارات.

3.5. خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة قبل تاريخ التسجيل

وفق الشروط المحددة، يحق للأشخاص الخاضعين للضريبة خصم ضريبة المدخلات المتكبدة فيما يتعلق بسلع معينة أو خدمات حيث:

- قام الشخص بتكبد ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية وسدادها على المشتريات قبل تاريخ سريان التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة.
- تم استلام السلع والخدمات لاستخدامها في سياق نشاط اقتصادي حيث تشكل هذه السلع والخدمات مدخلات متعلقة بتوريدات خاضعة للضريبة⁽¹⁶⁾.

يخضع خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة قبل التسجيل لشروط أخرى تنطبق على مشتريات السلع والخدمات. تجدون المزيداً من التفاصيل حول هذه الشروط في الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة المدخلات.

4. فرض ضريبة القيمة المضافة

4.1. المتطلبات العامة

يجب على الشركات المسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة فرض ضريبة القيمة المضافة عند بيع سلع أو خدمات "خاضعة للضريبة" في المملكة. كما يجب على المورد المقيم فرض ضريبة القيمة المضافة على العميل وإدراجها في الفاتورة الضريبية أو الإشعار الصادر للعميل⁽¹⁷⁾. وستتم مناقشة تفاصيل متطلبات الفواتير في القسم 12 من هذا الدليل.



يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع أنواع التوريد في المملكة، حيث يخضع معظمها للنسبة الأساسية 15%. وفي بعض الحالات، قد يتم تطبيق الضريبة بنسبة صفر في المائة أو إعفائها من الضريبة. يناقش البند 4.4 الفئات الأساسية للتوريدات في المملكة العربية التي تتطلب احتساب الضريبة أو إعفاءها.

في قطاع البيع بالتجزئة، يجب عرض الأسعار بما في ذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة. يمكن احتساب مبلغ الضريبة ضمن سعر شامل ضريبة القيمة المضافة باستخدام النسبة (15/115).

قيمة ضريبة القيمة المضافة = المقابل الواجب دفعه (السعر شامل الضريبة) x 15/115

قيمة التوريد = المقابل الواجب دفعه (السعر شامل الضريبة) x 100/115

في الحالات التي يتم فيها الاتفاق مسبقاً على السعر غير المعلن على أن يكون غير شامل لضريبة القيمة المضافة، فيجب إضافة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على هذا السعر.

إذا كان كامل قيمة الضريبة أو كامل القيمة الخاضعة للضريبة المحتسبة لتوريد ما تتضمن "هلات"، فإنه يجب تقريب قيمة الضريبة في الفاتورة الضريبية إلى أقرب هلة.

مثال (2)

قام سوبرماركت العليا بفرض قيمة شاملة ضريبة القيمة المضافة بمبلغ 1,320 إلى عميل لتوريد سلع المياه المعبأة. وقامت باحتساب الضريبة القابلة للسداد على أنها 115 / 15 من المبلغ 1,320 (والذي يساوي 172.173) يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية على قيمة ضريبة القيمة المضافة بمبلغ 172.17.

تتوافر مزيد من المعلومات حول المتطلبات العامة في الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة.



4.2. سعر بيع التجزئة والأسعار المخصصة

4.2.1 . أسعار بيع التجزئة الأساسية

عادة ما يقوم المورد بتحديد السعر الذي يطلبه كمقابل للسلع والخدمات. في سياق البيع بالتجزئة، قد يتم عرض ذلك فعلياً للجمهور في متجر أو من خلال مواد منشورة أو عبر الإنترنت.

في بعض الحالات قد يقوم المورد (أو طرف ثالث مثل الشركة المصنعة) بتحديد "سعر بيع تجزئة أساسي" أو "سعر بيع تجزئة مقترح" لسلع وخدمات معينة.

في جميع الحالات "يجب أن يتضمن السعر المعلن في السوق المحلية للسلع والخدمات قيمة ضريبة القيمة المضافة"⁽¹⁸⁾. وترى الهيئة أن يتم تطبيق ذلك على أي أسعار معلنة ضمن منشورات ورقية أو إلكترونية أو يتم عرضها للجمهور في متجر البيع بالتجزئة.

من الممكن تحديد الأسعار التي يتم الاتفاق عليها بين المورد والعميل ولا يتم نشرها على أنها غير شاملة لضريبة القيمة المضافة.

رغم نشر الأسعار، إلا أنه قد يتفق المورد والعميل على مقابل آخر أو سعر آخر لبيع السلع والخدمات. وفي هذه الحالة، يجب احتساب الضريبة بناء على إجمالي المقابل النهائي المسدد أو القابل للسداد إذا كانت قيمته مختلفة عن السعر المعلن (وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة بأي توريدات تخضع لتقييم القيمة السوقية العادلة كما هو موضح في البند 7.1 من هذا الدليل الإرشادي). حيث إن في بعض الحالات قد يكون المقابل الفعلي الذي يفرضه المورد عن التوريد أقل من سعر بيع التجزئة الأساسي.

مثال(3):

يقوم متجر لبيع الأجهزة الإلكترونية ببيع أدوات إنارة خارجية إلى الجمهور بسعر بيع التجزئة الأساسي بقيمة 210 ريالاً سعودياً لكل منها (وهذا هو السعر شامل الضريبة، وهي 27.4 ريال سعودي). يتفق المتجر مع مطور مختص بتنسيق الحدائق لبيع 20 وحدة من هذه الأضواء نظير 3,675 ريالاً سعودياً. يقوم المتجر باحتساب ضريبة القيمة المضافة عن مجموع المبلغ المستحق (ضريبة القيمة المضافة 479.34 ريال سعودي، ويتم احتسابها باستخدام الصيغة $15 / 3,675 \times 115$ ريالاً سعودياً) ويجب إظهار ذلك في الفاتورة الضريبية الصادرة للمطور والإقرارات الضريبية كضريبة مخرجات.

(18) المادة 25 (2)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



4.2.2 . الأسعار المخفضة

”السعر المخفض“ هو مصطلح تجاري يوضح سعر البيع المخفض مقارنة بسعر البيع السابق. في هذه الحالات، تُستحق ضريبة القيمة المضافة على أساس المقابل ”المخفض“ المدفوع أو الواجب دفعه نظير التوريد.

مثال 4:

يقوم متجر للأزياء بعرض قمصان بسعر بيع التجزئة ”المعتاد“ وهو 250 ريالاً سعودياً، مع منح جميع العملاء سعراً مخفضاً بقيمة 200 ريال سعودي. إذا قام العميل بشراء قميص أثناء عرض الخصم، فسيتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس المقابل المخفض المستلم (ضريبة القيمة المضافة البالغة 26.1 ريال سعودي والمحتسبة وفق الصيغة $115 / 15 \times 200$ ريال سعودي).

يمكن أيضاً القيام بالخصم بعد اتفاق المورد والعميل على قيمة المقابل، أو بعد حدوث أي من الحالات التالية:

- القيام بتوريد السلع أو الخدمات
- إصدار الفاتورة من قبل المورد
- سداد المقابل المتفق عليه في البداية/مسبقاً

في جميع الحالات، يمثل الخصم تخفيضاً في إجمالي المبلغ المستحق الدفع. تؤكد الاتفاقية الموحدة صراحة أنه:

”تخفيض قيمة التوريد ب... التخفيضات على الأسعار والخصومات الممنوحة للعميل⁽¹⁹⁾“.

مثال 5:

يقوم تاجر تجزئة لبيع أجهزة التلفاز بالإعلان عن ”ضمان أدنى سعر“ ببيع جهاز تلفزيون مقابل 2,200 ريال سعودي (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة بقيمة 286.95 ريالاً سعودياً، تمثل $115 / 2,200 \times 15$ ريالاً سعودياً). بعد مرور يومين، يعود العميل مع إثبات أن التلفزيون نفسه يتم بيعه مقابل 2,000 ريال سعودي شاملة لضريبة القيمة المضافة في متجر مختلف. يقدم مدير المحل خصماً يتناسب مع سعر 2,000 ريال سعودي. يجب على المورد تعديل قيمة التوريد بموجب إصدار إشعار دائن إلى العميل لإظهار السعر الجديد ومبلغ ضريبة القيمة المضافة بعد التعديل (ضريبة القيمة المضافة 260.87 ريال سعودي، تمثل $115 / 2,000 \times 15$ ريالاً سعودياً).

(1) المادة 26 (أ.6)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



4.2.3 . المدفوعات للموردين من طرف ثالث

في الحالات التي يتم فيها بيع السلع بقيم مخفضة ، يجوز لطرف ثالث، مثل الشركة المصنعة أو شركة الترويج، إجراء الدفع للمورد لدعم النشاط الترويجي. اعتمادًا على الظروف المطبقة، وقد ينتج عن ذلك معاملات ضريبية مختلفة لضريبة القيمة المضافة:

- إذا وافق المورد على تقديم خدمات ترويجية إلى الشركة المصنعة أو طرف ثالث، فإن الدفعة تمثل مقابلًا لتوريد هذه الخدمات من قبل المورد. ويمكن حساب الدفع بطرق مختلفة، مثل سعر ثابت خلال فترة زمنية، أو بناء على عدد السلع المباعة بالسعر المحدد (المخفض).
- إذا وافق الطرف الثالث على إجراء دفعة جزئية فيما يتعلق بالسلع المخصصة المقدمة للعملاء، عادة ما يشار إليه على أنه "المقابل المستلم من قبل الطرف الثالث" لتوريد العملاء بالسلع الأساسية.

لتحديد القيمة الإجمالية للتوريد والضريبة المستحقة على هذا التوريد، فإنه يجب أن يدرج المقابل الذي يدفعه أطراف ثلاثة لتوريد السلع إضافة إلى أي مقابل يدفعه العميل. ولا ينطبق ذلك إذا كان المقابل يتعلق بتوفير الخدمات الحقيقية من قبل المورد.

وينبغي مراجعة الترتيبات الترويجية الفردية بشكل كافٍ لتحديد ما إذا كان الطرف الثالث يقوم بسداد المقابل لتوريد السلع أو الخدمات الأساسية للعميل، أو للحصول على توريدات منفصلة من الإعلانات أو الخدمات الترويجية من المورد إلى الطرف الثالث.

4.3 . السلع والخدمات المباعة بسعر موحد

من الممكن أن يشتمل التوريد على سلع أو خدمات مختلفة يقدمها المورد إلى العميل. في كثير من الحالات، يكون لكل سلعة أو خدمة قيمة فردية، وتتم إضافة تلك القيم للسلع أو الخدمات إلى بعضها لحساب إجمالي قيمة التوريد ومجموع المقابل المستحق.

ومع ذلك، هناك حالات أخرى تباع فيها عناصر متعددة (مثل سلع أو خدمات متعددة، أو أي تركيبات من سلع وخدمات) بسعر واحد. ومن خلال هذا القسم سيتم توضيح كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في هذه الحالات.



4.3.1. التوريد الواحد والتوريدات المتعددة

الخطوة الأولى هي تحديد ما إذا كانت السلع والخدمات المقدمة تشكل توريدًا واحدًا أم عدة توريدات . ويعتبر هذا مهمًا إلى حد كبير، خاصة في حال كان أي من عناصر التوريد لا يخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% (على سبيل المثال إذا كانت السلع أو الخدمات خاضعة لنسبة الصفر أو معفاة من الضريبة).

يتم التعرف على التوريدات المتعددة في الحالات التي يتم فيها تقديم حزمة من العناصر المختلفة والمميزة (سلع أو خدمات)، ويكون لكل عنصر من تلك العناصر قيمة منفصلة ومن الممكن الانتفاع به مستقلاً عن غيره، كما يكون للعميل خيار شراء كل عنصر على حدة. أما التوريد الواحد فإنه يمكن التعرف عليه لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان:

- التوريد يتألف من عدة عناصر، وثبت أن عنصرًا واحدًا هو المسيطر بشكل واضح وأن العنصر/العناصر الأخرى يجب استخدامها كجزء من هذا العنصر المسيطر، كما أنه يمكن اعتبار باقي العناصر على أنها تابعة لهذا التوريد الرئيس.

- التوريد يتألف من عدة عناصر، وكانت هذه العناصر مرتبطة بشكل وثيق لكن هذه العناصر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا لدرجة أن تجزئة العناصر الفردية إلى توريدات منفصلة سيكون صوريًا.

ومن العوامل المهمة في تحديد ما إذا كان التوريد هو توريد واحد أو توريدات متعددة هو طبيعة التوريد ونية العميل والمورد. فهل ينوي العميل شراء سلعة أو خدمة أساسية، أم عديد من المكونات الفردية التي لها قيم مستقلة؟

إضافة إلى ذلك، إذا كان من الممكن شراء عناصر التوريد المستقلة كل على حدة من موردين مختلفين، فقد يُشير ذلك إلى أن التوريد هو توريد متعدد ، ولكنه ليس المحدد النهائي.

مثال 6:

يعرض بائع تلفزيونات بالتجزئة بيع تلفزيون بمبلغ 2,200 ريال سعودي (شامل ضريبة القيمة المضافة). يشمل هذا السعر ضمانًا لمدة سنة واحدة يقدم لجميع العملاء بشكل موحد ضد العيوب الفنية. لا يملك العميل خيارًا للحصول على سعر أقل مقابل رفض الضمان الموحد ضد العيوب الفنية. وبالتالي فإن هذا التوريد يشكل توريدًا واحدًا لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

مثال 7:

يرغب العميل في الحصول على ضمان اختياري لفترة إضافية وعقد صيانة وتصليح لمدة خمس سنوات. السعر الأساسي لتمديد الضمان لفترة إضافية هو 500 ريال سعودي. يعرض بائع التجزئة بيع التلفزيون مع الضمان لفترة إضافية بسعر واحد قدره 2,500 ريال سعودي.



رغم أنه يجب استخدام الضمان فيما يتعلق بالتلفزيون، إلا أن الطبيعة النسبية والقيمة التجارية تشير إلى حصول العميل على توريد متميز وأنه بإمكانه اختيار دفع مبلغ إضافي نظير هذا التوريد المتميز. ويشير هذا إلى أن المقابل يتعلق بتوردين منفصلين.

يجب على المورد تخصيص قيمة مناسبة للضمان لفترة إضافية، وإظهار ذلك في الفاتورة الضريبية الصادرة للعميل. كما يمكن الإشارة إلى المستندات التجارية المطلوبة لتحديد نية وقصد المورد والعميل - على سبيل المثال:

- الأحكام التعاقدية (على سبيل المثال: في حال كانت العناصر الفردية يشار إليها بشكل منفصل في العقد، أو نظير سعر موحد).
- ترتيبات الفواتير (على سبيل المثال، ما إذا كانت كل عنصر من العناصر المتعددة يظهر بمقابل منفصل في الفاتورة، أو كان هناك عنصر واحد المسيطر فقط يظهر في الفاتورة).

الوثائق التجارية ليست إلزامية في جميع الحالات. من الممكن أن يتم إصدارها بشكل غير صحيح، كما أنها قد لا تستوفي التفاصيل المطلوبة كافة، أو من الممكن التلاعب بها عن قصد في بعض الحالات لتحقيق معاملة ضريبية محددة. وقد ترى الهيئة أن هناك تفسيراً آخر مناسباً بناءً على الجوهر التجاري للمعاملات.

4.3.2 . تخصيص المقابل للتوريدات الفردية

إذا تم تحديد سعر واحد لتوريدات متعددة لسلع وخدمات، فيجب على المورد تحديد قيمة كل توريد على حدة، واحتساب ضريبة القيمة المضافة وفقاً لذلك. إذا أصدر المورد فاتورة ضريبية أساسية تشمل عدة توريدات - فيجب عرض القيمة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة لكل توريد على حدة⁽²⁰⁾.

في الحالات التي يكون فيها توريد متعدد:

- إذا كان لكل توريد نفس نسبة ضريبة القيمة المضافة، فيجب احتساب الضريبة عن القيمة الإجمالية للمقابل المستلم عن تلك التوريدات.
- إذا كانت التوريدات المختلفة خاضعة لنسب ضريبية أو معاملات ضريبية مختلفة، فيجب احتساب ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها على أساس قيمة كل توريد على حدة.

(20) تضمنت المادة 53 (5) من اللائحة التنفيذية التفاصيل من الممكن طلب مزيد من التفاصيل، كإظهار سعر الوحدة لتوريدات السلع. يرجى الرجوع إلى الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية والسجلات



مثال (8):

تقوم صيدلية ببيع مواد تجميل وأدوية، والتي ويندرج بعضها ضمن قائمة الأدوية المؤهلة، التي تعد خاضعة للضريبة بنسبة الصفر⁽²¹⁾ (يرجى الرجوع إلى القسم 4.4 للحصول على معلومات إضافية حول النسب الضريبية). تخضع مواد التجميل المباعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 15%، ولكن الأدوية المؤهلة هي خاضعة لنسبة الصفر. يجب أن يتم ذكر النسبة الضريبية المطبقة لكل منهما على الفاتورة الضريبية.

يجب أن تعكس قيمة كل توريد على حدة القيمة التجارية النسبية للسلع والخدمات المقدمة بشكل دقيق. ويجب ألا يسعى الموردون إلى المبالغة في تقدير قيمة التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر والتوريدات المعفاة من الضريبة، بشكل مفتعل، بقيمة أعلى من قيمة التوريدات الخاضعة للنسبة الأساسية. كما يجب أن يكون الموردون قادرين على تقديم المستندات الداعمة للأسعار التجارية المعتمدة عند الطلب من قبل الهيئة.

في حالة التوريد الواحد، يجب أن يكون التوريد بالكامل خاضعاً لنفس المعاملة الضريبية (أي أن يكون التوريد خاضعاً للضريبة بالنسبة الأساسية، أو بنسبة الصفر أو أن يكون معفيًا من الضريبة).

مثال 9:

يشتري فرد محضر طعام كهربائياً أثناء زيارته للمملكة. يفرض المورد سعراً واحداً قدره 420 ريالاً سعودياً (شاملاً ضريبة القيمة المضافة) مقابل محضر الطعام، وكذلك منح العميل صالحة الدخول إلى المحتوى الإلكتروني الخاص بالعملاء (الذي يتضمن وصفات، ونصائح التخزين ومعلومات أخرى مماثلة لتلك المتاحة على المواقع العامة).

وفي هذه الحالة، يكون الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمورد ذا قيمة اسمية ومن الواضح أنه تابع للتوريد الرئيس لمحضر الطعام. يجب على المورد تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على توريد السلع في المملكة، كما يجب ألا تخصص أي قيمة للدخول إلى الموقع الإلكتروني للمورد.



4.3.3. العروض الترويجية التي تشمل سلعةً "مجانية"

في بعض الحالات، يتم وصف سلعة أو خدمة بأنها "مجانية" كلغة ترويجية، ولكن يتم تقديمها كجزء من مجموعة من السلع أو الخدمات الأخرى (على سبيل المثال، يبيع بائع تجزئة سلعتين متطابقتين مع بيع ثالث "مجاني"، أو يقدم ميكانيكي فحص سلامة "مجاني" كجزء من كل خدمة للمركبة). يتطلب تقديم عناصر مجانية تحليل إذا ما تم تقديم توريد مفترض أم لا. مزيد من التفاصيل ضمن البند 7.1 من هذا الدليل.

4.4. نسبة ضريبة القيمة المضافة

4.4.1. السلع الطبية الخاضعة لنسبة الصفر

تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع أنواع التوريدات المحلية تقريبًا، مع خضوع معظم التوريدات للنسبة الأساسية (15%).

استثناء من هذه القاعدة، توريد الأدوية والسلع الطبية المؤهلة، والمصنفة من قبل وزارة الصحة والموافق عليها من الهيئة، خاضعة للضريبة بنسبة صفر في المائة⁽²²⁾.

سيتم تطبيق نسبة الصفر على جميع التوريدات من السلع المؤهلة من قبل الشخص الخاضع للضريبة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد. وتشمل هذه التوريدات المقدمة من قبل الشركات المصنعة، والموزعين، ومقدمي الرعاية الصحية الخاصة، والصيدليات، وتجار التجزئة، وموردي السلع الطبية المؤهلة المستخدمة.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الدليل الإرشادي الخاص بالرعاية الصحية.

5. احتساب ضريبة القيمة المضافة

تحدد قواعد تاريخ استحقاق الضريبة التاريخ الذي تنشأ فيه التزامات الإقرار واحتساب ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي توريد للسلع أو الخدمات.

بشكل منفصل، يقوم الشخص الخاضع للضريبة في كل فترة ضريبية باحتساب صافي الضريبة المستحقة للهيئة. يتم تحديد التاريخ الذي تستحق فيه صافي الضريبة عن طريق قواعد تاريخ استحقاق الضريبة، إضافة إلى أسلوب محاسبة ضريبة القيمة المضافة المستخدم.

(22) المادة 35، اللائحة التنفيذية. يرجى الاطلاع على السلع والأدوية المؤهلة ضمن موقع الهيئة.



لكل توريد تاريخ استحقاق ضريبي منفصل، يقع ضمن فترة ضريبية. ومن حيث المبدأ، يتم سداد ضريبة القيمة المضافة عن هذه التوريدات إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، كجزء من إجمالي صافي الضريبة خلال الفترة الضريبية بأكملها، وذلك بعد تقديم الإقرار الضريبي.

تحدد اللائحة التنفيذية بأنه يتم حساب صافي الضريبة المستحقة بشكل مفترض عن طريق خصم إجمالي ضريبة المدخلات المسموح بها، بما في ذلك ضريبة المدخلات على الواردات، من إجمالي ضريبة المخرجات مستحقة الدفع فيما يتعلق بجميع التوريدات الضريبية التي يتم إجراؤها بواسطة الشخص الخاضع للضريبة في المملكة خلال الفترة الضريبية⁽²³⁾.

وتعرف هذه المعالجة المحاسبية لضريبة القيمة المضافة على أساس المحاسبة بالفاتورة (انظر إلى البند 5.2) بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 5,000,000 ريال سعودي، فيمكنها استخدام أساس آخر يتعلق بالسداد الفعلي للتوريد والمسمى بالمحاسبة وفقاً للأساس النقدي (انظر إلى البند 5.3).

5.1. تاريخ استحقاق الضريبة على التوريد

في معظم الحالات، تستحق ضريبة القيمة المضافة في أي تاريخ من التواريخ التالية أيهم أسبق "تاريخ استحقاق الضريبة":

- تاريخ توريد السلع أو الخدمات
- تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية، أو
- تاريخ استلام المقابل كلياً أو جزئياً، في حدود المبلغ المستلم⁽²⁴⁾.

تطبق هذه القواعد على معظم توريدات السلع أو الخدمات التي تقدم "لمرة واحدة"، مثل توريد السلع في متاجر التجزئة. وترى الهيئة أن توريد السلع أو الخدمات ينطبق عمومًا على المورد الذي يوفر السلع أو الخدمات على أساس غير مستمر، ويحصل العميل فورًا على حقوق استخدام تلك السلع أو الخدمات.



يكون تاريخ توريد السلع والخدمات التي تقدم باعتبارها توريدًا "لمرة واحدة" كما يلي:

- في حال كان هناك توريد للسلع دون نقل أو شحن: التاريخ الذي توضع فيه السلع تحت تصرف العميل.
- في حال كان هناك توريد للسلع مع النقل أو الشحن: تاريخ بدء نقل أو شحن السلع.
- في حال كان هناك تركيب أو تجميع للسلع: تاريخ الانتهاء من التركيب أو التجميع.
- في حال كان هناك توريد للخدمات: التاريخ الذي يتم فيه اكتمال أداء الخدمة⁽²⁵⁾.

تطبق قواعد منفصلة لتحديد تاريخ استحقاق الضريبة للسلع والخدمات المقدمة على أساس مستمر. بالنسبة للتوريدات المستمرة (التوريدات ذات الطابع المتتابع) التي تسمح بسداد المقابل بصورة أقساط، يتم التوريد في تاريخ سابق لسداد تلك الدفعة أو تاريخ السداد الفعلي. حيث تعد التوريدات المستمرة للخدمات، التي لا تستحق عليها دفعات بصورة أقساط ثابتة، بأنها تتم في تاريخ إصدار فاتورة ضريبية أو التاريخ الذي يتم فيه السداد فيما يتعلق بتلك السلع أو الخدمات، إلى حد المبلغ المستلم أو الذي تم فيه إصدار فاتورة ضريبية⁽²⁶⁾.

تتوافر مزيد من المعلومات والتفاصيل حول هذا المفهوم في الدليل الإرشادي للأحكام الانتقالية.

5.2 . احتساب الضريبة باستخدام أساس الفاتورة

وفقًا للقاعدة الأساسية باستخدام طريقة المحاسبة ووفقًا لأساس الفاتورة، يجب إقرار ضريبة المخرجات من المورد خلال الفترة الضريبية التي يقع فيها تاريخ استحقاق الضريبة. وبشكل عام، يتم خصم ضريبة المدخلات من قبل العميل (أيما يطبق ذلك) في الفترة الضريبية التي تم فيها إصدار الفاتورة الضريبية.

مثال 10:

يقوم متجر أثاث راق واقع في المملكة، ويقدم إقرارات ربع سنوية عن ضريبة القيمة المضافة في المملكة، بطلب عربون - دفعة مقدمة - من العميل بقيمة 10% بقيمة 950 ريالاً سعوديًّا لشراء طاولة بقيمة 9,500 ريال سعودي شامل ضريبة القيمة المضافة. يتم إصدار فاتورة للدفعة المقدمة في 10 ديسمبر، ويدفع العميل العربون في نفس اليوم. وبعد 30 يومًا، في 9 يناير، يتم إصدار فاتورة ثانية من متجر الأثاث لما تبقى من 90% من المبلغ المستحق 8500 (ريال سعودي). تم سداد مبلغ 8,550 ريالاً سعوديًّا من قبل العميل في 18 يناير.

(25) المادة 23 (2)، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(26) المادة 20 (2) (3)، اللائحة التنفيذية



على متجر الأثاث احتساب ضريبة مخرجات بقيمة (45.24) المتضمنة ضمن قيمة الدفعة المقدمة 950 ريالاً في إقراره الضريبي عن الفترة الضريبية المنتهية في 31 ديسمبر، وسداد هذه الضريبة إلى الهيئة. وبعد ذلك، على متجر الأثاث احتساب الضريبة على باقي المبلغ (407.14 ريال) في إقراره الضريبي عن الفترة الضريبية المنتهية في 31 مارس من السنة التالية.

مثال 11 :

يقوم بائع تجزئة عبر الإنترنت في المملكة، ويقدم إقرارات ربع سنوية عن ضريبة القيمة المضافة في المملكة، ببيع ساعة في تاريخ 28 مارس. ويقوم العميل بالسداد عن طريق الإنترنت في الوقت الذي يتم فيه طلب الساعة ويتم إصدار الفاتورة الضريبية (الإيصال) تلقائياً. يقوم بائع التجزئة بترتيب تسليم (نقل) الساعة إلى عنوان منزل العميل في المملكة. يبدأ نقل الساعة في تاريخ 1 أبريل، ويتلقى العميل الساعة في تاريخ 2 أبريل.

يعد تاريخ توريد الساعة هو التاريخ الذي بدأ فيه نقل الساعة 1 (أبريل). ومع ذلك، فإن تاريخ استحقاق الضريبة هو 28 مارس، حيث تم إصدار الإيصال واستلام الدفعة قبل نقل السلعة. على بائع التجزئة الإقرار عن هذه الضريبة (على بيع الساعة) في الإقرار الضريبي للفترة الضريبية ربع السنوية المنتهية في 31 مارس.

5.3 . احتساب الضريبة على أساس المحاسبة النقدية

لا تطبق القاعدة الأساسية لاحتساب الضريبة الواردة أعلاه على المنشآت التي تم منحها الموافقة على استخدام أساس المحاسبة النقدية.

5.3.1 . طلب الموافقة على استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي

يجوز للشخص الخاضع للضريبة أن يتقدم بطلب للموافقة على استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي شريطة أن:

- لا تتجاوز القيمة السنوية للتوريدات الخاضعة للضريبة في السنة التقويمية السابقة خمسة ملايين (5,000,000) ريال،
- من غير المتوقع أن تتجاوز القيمة المتوقعة للتوريدات الخاضعة للضريبة في السنة التقويمية الحالية خمسة ملايين (5.000.000) ريال.
- لم يتلق الشخص الخاضع للضريبة إشعاراً بأي مخالفة خلال الاثني عشر شهراً السابقة⁽²⁷⁾.



يمكن للشخص الخاضع للضريبة التقدم بطلب الموافقة على استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي عندما يسجل لضريبة القيمة المضافة أو يحصل على رقمه المميز - التعريف الضريبي (TIN) من الهيئة. في حالة عدم تطبيق الشخص الخاضع للضريبة أساس المحاسبة النقدية في إحدى هذه الحالات، فإنه بإمكانه التقدم بطلب من الهيئة لاستخدامه⁽²⁸⁾.

تقوم الهيئة بإخطار الشخص الخاضع للضريبة إذا ما تمت الموافقة على طلبه، وحيثما ينطبق ذلك، تقوم بإبلاغه بالتاريخ الفعلي للتغيير من المحاسبة على أساس الفاتورة إلى المحاسبة على الأساس النقدي.

5.3.2 . الإقرار باستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي

يكون الشخص الخاضع للضريبة الذي يستخدم الأساس النقدي:

- ملزماً بالإقرار عن ضريبة المخرجات وسدادها فيما يتعلق بعمليات البيع خلال الفترة الضريبية التي يقوم فيها عملائه بالسداد (إلى حد المبلغ المستلم)، بغض النظر عن تاريخ استحقاق الضريبة الذي يجب تطبيقه وفقاً لأساس الفاتورة.
- مؤهلاً لخصم الضريبة فيما يتعلق بمشترياته فقط عندما يتم سداد الضريبة إلى المورد (إلى حد المبلغ الذي تم سداه إلى المورد).

لا يتغير وقت التوريد أو تاريخ استحقاق الضريبة على كل توريد يقوم به أو يستلمه شخص خاضع للضريبة يستخدم المحاسبة وفقاً للأساس النقدي.

ويتعين على الشخص الخاضع للضريبة الذي يستخدم الأساس النقدي إصدار الفواتير الضريبية وفقاً للقواعد الأساسية حيث يجب عليه إصدارها خلال 15 يوماً من الشهر الذي يلي التوريد (وفقاً لتاريخ استحقاق الضريبة).

يؤثر تطبيق المحاسبة وفقاً للأساس النقدي على احتساب صافي الضريبة المستحقة من قبل الشخص الخاضع للضريبة إلى الهيئة. حيث تطلب هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من الشخص الخاضع للضريبة إكمال إقراره الضريبي فقط على أساس المبالغ المستلمة ومدفوعات المشتريات التي تمت في تلك الفترة الضريبية.



خانات نموذج الإقرار الضريبي

<p>تشمل</p> <ul style="list-style-type: none">التوريدات المقدمة خال الفترة الحالية، وتم استلام مبلغ سدادها خلال الفترة الحاليةالتوريدات التي تم تقديمها سابقا، واستلام مبلغ سدادها خلال الفترة الحاليةالتوريدات الحالية المستلمة مسبقاً خلال الفترة الحالية، ويتم التوريد عنها، أو لم يتم إصدار الفاتورة الضريبية	<p>الخانة 1 - المبيعات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية</p>
<ul style="list-style-type: none">السداد الجزئي المستلم خلال الفترة الحالية لا تشمل:التوريدات كافة التي لم يتم استلام مبلغ المقابل عنها بعد	<p>الخانة 1 - المبيعات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية</p>
<p>كما هو مذكور في الخانة 1 أعلاه، ولكن لم يتم الإقرار عن ضريبة مخرجات على البيع في الإقرار الضريبي</p>	<p>الخانات من 2-5</p>
<p>يشمل:</p> <ul style="list-style-type: none">التوريدات الخاضعة للضريبة المستلمة عند توافر ما يلي : (أ) تم فيها و(ب) تم استلام فاتورة ضريبية خلال الفترة الحالية السداد؛لا تشمل:التوريدات الخاضعة للضريبة المستلمة ولم يتم إصدار فاتورة ضريبية عنها بعد أو لم يتم سداد الضريبة عنها	<p>الخانة 7 - المشتريات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية</p>
<p>تشمل الضريبة المسددة إلى الهيئة على الواردات خلال الفترة (ذات المعاملة التي تطبق ضمن المحاسبة على أساس الفاتورة)</p>	<p>الخانة 8 - الواردات الخاضعة للضريبة المسددة إلى الهيئة</p>



تشمل الضريبة على الواردات والتوريدات المستلمة من قبل موردين غير مقيمين في المملكة (ذات المعاملة التي تطبق ضمن المحاسبة على أساس الفاتورة)	الخانة 9 - الواردات الخاضعة للضريبة وفقاً لآلية الاحتساب (التكليف) العكسي
كما هو وارد في الخانة 7 أعلاه، ولكن ليس هناك ضريبة مدخلات مخضومة من عملية الشراء في الإقرار الضريبي	الخانات من 10-11

مثال 12:

يقوم متجر مختص ببيع مستلزمات المكاتب، ويتجاوز رقم أعماله السنوي 1,000,000 ريال، بالتقدم بطلب الموافقة على استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي، وقامت الهيئة بالموافقة على طلبه من تاريخ 1 يناير 2019م ويقوم المحل بالإقرار عن الضريبة.

في الفترة الضريبية من يناير إلى مارس 2019، قام المتجر بتوريد الفئات التالية من السلع الخاضعة للضريبة:

1. بيع منتجات ويقوم بإصدار فاتورة ضريبية لها، وتم سداد المبلغ عنها؛
2. بيع منتجات ويقوم بإصدار فاتورة ضريبية لها، ولم يتم سداد المبلغ عنها؛
3. بيع المنتجات لم يتم إصدار فاتورة ضريبية عنها بعد، ولكن تم استلام المبلغ.

يقوم المتجر بإقرار ضريبة مخرجات عن الفئات (1) و (3) في الخانة 1 من الإقرار الضريبي. ويجب أن يتم الإقرار عن الفئة (2) ضمن ضريبة المخرجات على عملية البيع في وقت لاحق عند استلام المبلغ من العميل.



في نفس الفترة الضريبية، قام المحل بتكبد التكاليف التالية على المشتريات:

4. شراء سلع وخدمات تم استلام فواتيرها، وتم سداد المبلغ عنها؛

5. شراء سلع وخدمات تم استلام فواتيرها، ولم يتم سداد المبلغ عنها؛

6. سداد دفعة مسبقة لطلبات شراء مخزون تصل المتجر في تاريخ 15 فبراير 2019م.

يجوز للمتجر خصم الضريبة المتكبدة على المشتريات، ولكن يقوم بالإقرار فقط عن الفئات (4) و(6) ضمن الإقرار الضريبي المنتهي في 31 مارس.

تحدد اللائحة التنفيذية القواعد التي يجب اتباعها لتغيير طريقة المحاسبة من المحاسبة على أساس النقدية إلى المحاسبة على أساس الفاتورة، والعكس⁽²⁹⁾.

6. تعديل المقابل

6.1. الخصم بأثر رجعي

تُمنح الخصومات بأثر رجعي بعد قيام العميل بسداد كامل سعر السلع أو الخدمات وبعد إصدار المورد للفاتورة. فعلى سبيل المثال، يتم منح الخصومات بأثر رجعي للعميل الذي يقوم بدفع كامل القيمة المستحقة الواردة على الفاتورة خلال فترة زمنية محددة، أو الخصومات المرتبطة بالكمية عند قيام العميل بشراء كميات معينة من المورد خلال فترة زمنية محددة.

يتعين على المورد إصدار إشعار دائن للعميل ليعكس الخصم الممنوح للعميل بأثر رجعي. إذا كان المورد يستخدم طريقة المحاسبة على أساس الفاتورة، فإنه ملزم بتعديل مبلغ ضريبة المخرجات التي تم احتسابها من قبل، لتعكس انخفاض قيمة التوريد. ويجب إجراء التعديل على ضريبة المخرجات في الفترة التي يتم فيها منح الخصم أو إصدار الإشعار الدائن، أيهما أسبق. يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية والسجلات لمزيد من التفاصيل حول الإشعارات الدائنة والتعديلات على ضريبة المدخلات.

إذا كان المورد يستخدم المحاسبة على الأساس النقدي، فإنه يلتزم بفرض ضريبة المخرجات وفقاً للقيمة المستلمة.



إذا كان العميل مسجلاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة، فإنه يلتزم بتصحيح الإقرار الضريبي ليعكس قيمة ضريبة المدخلات المخصومة عن التوريدات التي تم شراؤها.

مثال 13 :

يعرض متجر بيع أجهزة كمبيوتر خصماً بنسبة 2.5% إلى العملاء الذين يقومون بسداد منتجاتهم خلال 30 يوماً من تاريخ إصدار الفاتورة. وقام عميل بإجراء طلب كبير على 100 جهاز كمبيوتر مقابل 24,000 ريال سعودي (غير شامل لضريبة القيمة المضافة) في 20 أكتوبر، ويتم إصدار فاتورة ضريبة لهذا المبلغ في نفس اليوم. يتم الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة بقيمة 3600 ريال سعودي كضريبة مخرجات عن المورد في شهر أكتوبر، ويقوم العميل بخصم نفس المبلغ كضريبة مدخلات.

يدفع العميل الفاتورة في 10 نوفمبر، وبذلك يستحق الخصم 2.5% الذي تبلغ قيمته 600 ريال.

يقوم العميل بالطلب من المورد بإصدار إشعار دائن بمبلغ 600 ريال. وتخفض قيمة مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي تم على البيع الأول للكمبيوترات (3600 ريال سعودي) بقيمة 90 ريالاً (2.5% من 3600 ريال). ويجب على المورد تعديل ضريبة المخرجات التي تم الإقرار عنها مسبقاً بمقدار 90 ريالاً. وعليه القيام بذلك في الإقرار الضريبي لشهر نوفمبر.

كما أن على العميل تعديل مبلغ ضريبة المدخلات من 3600 ريال إلى 3510 ريالات.



6.2. الديون المعدومة

إذا كان المورد يستخدم أساس الفاتورة ولم يتم باستلام المبلغ على توريد السلع أو الخدمات المقدمة، فإنه يجوز له تخفيض قيمة ضريبة المخرجات المحتسبة وفقاً للشروط التالية:

1. أن يكون قد سبق للمورد أن احتسب ضريبة المخرجات في إقراره الضريبي وقام بسدادها إلى الهيئة
2. ألا يعد المورد والعميل أطرافاً مرتبطة؛
3. أن تكون قد انقضت مدة 12 شهراً على الأقل منذ تاريخ التوريد.
4. أن يتم الحصول على شهادة من محاسب قانوني يشير فيها إلى أن الدفعة المستحقة قد تم شطبها في دفاتر الشخص الخاضع للضريبة؛
5. إذا تجاوز مجموع المبالغ التي لم يتم العميل بسدادها 100,000 ريال سعودي، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل هذه الديون دون نتيجة، وتم إجراء الأدلة (مثل إصدار حكم قضائي، أو دليل إفلاس المدين أو أمر من المحكمة ببدء أي إجراءات استرداد رسمية أخرى). في حالة إجراء تعديل بسبب سداد العميل دفعة أو دفعة جزئية، فإنه يجب زيادة مبلغ ضريبة المخرجات مرة أخرى لتعكس المبلغ الإضافي المستلم.

ولا يجوز لأي شخص يستخدم أساس المحاسبة النقدي الذي تم وصفه في البند 5.2 بإجراء أي تعديل للديون المعدومة.

مثال 14:

يقوم متجر لتصميم الأزياء ببيع فستان لعميل في 1 أبريل 2020 بمبلغ 14,300 ريال سعودي شاملاً ضريبة القيمة المضافة. يقوم المتجر بإصدار الفاتورة عن الفستان إلى العميل، ويقوم المتجر باحتساب ضريبة المخرجات 15% بمبلغ (1865.21 ريال سعودي) على عملية البيع. وبحلول يونيو 2021، لم يدفع الزبون حتى الآن ثمن الفستان رغم المتابعة بطلب الدفع مراراً. يقوم المتجر بإلغاء الدين باعتباره "ديناً معدوماً" في حساباته، ويرتب مع محاسبه المعتمد شهادة بأن الدين قد تم شطبه. ثم يقوم بتخفيض ضريبة المخرجات عن الفترة الضريبية التي تنتهي في 30 يونيو 2021 بمبلغ 1865.21 ريال سعودي.



في يناير 2022م ، يقوم العميل بسداد 50% من سعر الفستان - 7,150 ريالاً سعودياً - إلى المتجر. وبذلك يجب على المتجر تعديل ضريبة المخرجات في الفترة التي تم فيها تلقي الدفعة الإضافية. أما ضريبة القيمة المضافة الإضافية التي تم الإقرار عنها بمبلغ 932.60 ريال سعودي، وهي الضريبة المشمولة في المبلغ المستلم وقدرها 7,150 ريالاً سعودياً، فهي مدرجة في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية المنتهية في 31 مارس 2022 .

7. التوريدات المفترضة

7.1. الإطار القانوني للتوريدات المفترضة

إضافة إلى توريدات السلع أو الخدمات الموردة بمقابل، يعتبر نظام ضريبة القيمة المضافة بعض المعاملات، التي لا تنطوي على توريدات لأطراف ثلاثة بمقابل، أنها توريدات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وتعرف هذه التوريدات "بالتوريدات المفترضة." "التوريد المفترض لسلع أو خدمات خاضعة للضريبة هو توريد خاضع للضريبة.

تم النص على التوريدات المفترضة ضمن الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة وتتضمن الحالات الموضحة أدناه، شريطة قيام الشخص الخاضع للضريبة بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالسلع والخدمات ذات الصلة في جميع الحالات:

1. التنازل عن السلع، لغير غايات النشاط الاقتصادي، سواء بمقابل أو دون مقابل، الجانب الأساسي هنا هو أن التنازل يتم لغير غايات النشاط الاقتصادي؛ مثال للمنفعة الخاصة للموظف أو رب العمل. مزيد من التفاصيل ضمن البند 7.4 من هذا الدليل.

2. تغيير استخدام السلع واستخدامها لتوريدات غير خاضعة للضريبة إذا تم شراء السلع بقصد استخدامها في توريدات خاضعة للضريبة (وتم خصم ضريبة المدخلات)، وتم تخصيصها لتستخدم فيما بعد وبشكل دائم في تقديم توريدات غير خاضعة للضريبة، فإن ذلك التوريد يعتبر توريداً مفترضاً. مزيد من التفاصيل ضمن الدليل الإرشادي الخاص بالأصول الرأسمالية.



3. الاحتفاظ بالسلع بعد التوقف عن ممارسة نشاط اقتصادي

يشير ذلك إلى التوريد المفترض الذي يتم إجراؤه نتيجة إلغاء التسجيل الضريبي. يجب أن يتضمن الإقرار الضريبي النهائي، الذي يشمل على تاريخ إلغاء التسجيل، على جميع التوريدات التي يتم إجراؤها عند إلغاء التسجيل، بما في ذلك التوريد المفترض لأصول المنشأة والمحتفظ بها عند إلغاء التسجيل. يتم احتساب التوريد المفترض على أساس القيمة السوقية العادلة للأصول في تاريخ إلغاء التسجيل⁽³⁰⁾.

4. توريد السلع دون مقابل

يُعتبر توريد السلع (إلى شخص مرتبط أو غير مرتبط) دون مقابل في معظم الحالات توريدًا مفترضًا. ومع ذلك، فإنه من الطبيعي أن يقوم الشخص الخاضع للضريبة بتوريد بعض البنود منخفضة القيمة كجزء من أنشطته التجارية. مزيد من التفاصيل ضمن البند 7.3 من هذا الدليل.

5. استخدام الشخص الخاضع للضريبة لسلع تشكل جزءًا من أصوله لغير غايات النشاط الاقتصادي

استخدام السلع مثل الأصول الرأسمالية لغير أغراض النشاط الاقتصادي، يعد توريدًا مفترضًا لخدمات. على سبيل المثال - يقوم متجر مختص بأدوات الحدائق بنقل بعض معدات المتجر إلى منزل مدير المتجر ليتم استخدامها للقيام بأعمال داخل حديقته الشخصية لمدة ستة أشهر. فتعتبر تلك الخدمات توريدًا مفترضًا.

6. توريد خدمات دون مقابل

جميع التوريدات المختلفة من الخدمات التي يتم تقديمها من دون رسوم (مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المتطلبات أدناه المتعلقة بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريد.) على سبيل المثال - شراء إقامة في فندق من قبل شركة لعميل مهم. مزيد من التفاصيل ضمن البند 7.3 من هذا الدليل.

قيمة التوريد المفترض هي قيمة الشراء أو تكلفة السلع أو الخدمات. إذا لم يكن من الممكن تحديد قيمة الشراء أو التكلفة، يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة⁽³¹⁾. يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% من هذه القيمة ويتم الإقرار عنها كضريبة مخرجات في إقرار ضريبة القيمة المضافة (مع قيمة التوريد المفترض).

يجب إصدار فاتورة ضريبية والاحتفاظ بها مع سجلات العمل لأغراض التدقيق، ويجب ألا تقدم إلى العميل.



7.1.1. الاستثناءات - الحالات التي لا تتضمن التوريد المفترض.

هنالك استثناءات حيث لا يعد فيها التوريد توريدًا مفترضًا:

أ. العناصر ذات القيمة المنخفضة:

لا يعد توريد السلع مثل الهدايا أو العينات المقدمة من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو توفير السلع والخدمات الأخرى التي تعزز من نشاط الشخص الاقتصادي توريدًا مفترضًا. ويخضع ذلك إلى الحد السنوي البالغ 200 ريال سعودي لكل مستلم واحد، أو إجمالي سنوي قدره 50,000 ريال سعودي لهذا الشخص الخاضع للضريبة، وذلك بناء على القيمة السوقية العادلة لتلك السلع والخدمات⁽³²⁾.

ب. العناصر التي لم يتم خصم ضريبة المدخلات عنها:

لا يعد التوريد توريدًا مفترضًا في الحالات التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بتوريد سلع أو خدمات دون مقابل، في حال سبق أن تحمل ذلك الشخص ضريبة مدخلات على التكاليف المباشرة المتعلقة بشراء أو إنتاج أو توريد تلك السلع أو الخدمات مع عدم قيامه بخصم تلك الضريبة ضمن إقراراته الدورية⁽³³⁾.

تفسر الهيئة هذا المفهوم ليشمل أي ضريبة مدخلات متعلقة بشكل مباشر بالسلع أو الخدمات التي قد تعامل كتوريد مفترض. على سبيل المثال، يشمل ذلك شراء السلع أو الخدمات نفسها؛ أو النفقات اللازمة للتأسيس (مثل المواد الخام لتصنيع السلع أو المعدات المستخدمة في تقديم الخدمات).

مثال 15 :

يشتري بائع التجزئة سلعةً من أحد الموردين في المملكة لتقديمها كهدايا إلى عملاء وموردين معينين. ويعلم البائع في وقت الشراء أنه سيتم استخدام هذه السلع كمواد للهدايا (توريدات دون مقابل)، ولا يقوم بخصم ضريبة المدخلات على عملية الشراء. ولذلك، لا يطلب من بائع التجزئة الاحتساب والإقرار عن التوريد المفترض عندما يتم تقديم المواد كهدايا دون مقابل.

ج. سلع أو خدمات مجانية مقدمة كجزء من توريدات أخرى:

تمت مناقشة هذا المفهوم بمزيد من التفصيل في القسم 7.2 أدناه.



7.2. السلع أو الخدمات المجانية المقدمة كجزء من توريدات أخرى

في بعض الحالات، يتم وصف السلعة أو الخدمة بأنها "مجانية" في المواد الترويجية، ولكن هذا قد لا يمثل الواقع التجاري، على سبيل المثال:

1. قد يتم تقديم السلع أو الخدمات معًا وكجزء ثانوي من توريد آخر، وهي النية الرئيسية لاستخدام العميل. على سبيل المثال، يشكل "التوصيل المجاني" جزءًا إضافيًا من بيع قطعة أثاث مرتفعة الثمن. في هذه الحالة، لا تمثل السلعة أو الخدمة المجانية دون أي مقابل توريد مستقل. على هذا النحو، لا يقوم المورد بتوريد مفترض.

مثال 16 :

يقوم نشاط شركة المينا الرياض على بيع الأثاث. وتقوم باستلام طلب كبير لتوريد الأثاث، وتقوم بتوفير التوصيل المجاني للعميل (داخل منطقة الرياض). وتقوم الشركة ببيع أريكة وكريسيين إلى العميل لمنزله الجديد. تقدم شركة المينا التوصيل المجاني إلى منزل العميل.

في هذه الحالة، تشير الحقائق إلى أنه لا يوجد توريد مستقل لخدمات التوصيل. وبدلاً من ذلك، تقدم شركة المينا توريداً فردياً يشمل توصيل السلع إلى العميل. ولذلك، يجب عدم الإشارة لخدمة التوصيل بصورة منفصلة في الفاتورة الضريبية.

2. السلع أو الخدمات "المجانية" التي تقدم كجزء من مجموعة من السلع أو الخدمات الأخرى المبيعة مقابل سعر موحد.

على سبيل المثال، بائع تجزئة يقوم ببيع سلعتين متطابقتين مع السلعة الثالثة "مجانية"، ويعد هذا البيع على أنه خصم لبيع ثلاث سلع متشابهة (سعر مخفض). في هذه الحالات، يتعلق المقابل بجميع السلع والخدمات المقدمة، ويجب تخصيصها وفقاً للسلع والخدمات المقدمة. ولا تنشأ في هذه الحالات أي توريدات مفترضة.

مثال 17 :

تقوم شركة عزيز للكهربائيات بتقديم عرض ترويجي خلال شهر مارس . 2020 يقدم هذا العرض للعملاء الذين يقومون بشراء أي حاسب محمول جديد بسعر أكثر من 3,000 ريال سعودي طباعة مجانية دون أي رسوم إضافية. يصف العرض المقدم من الشركة بأن الطباعة المقدمة للعميل عند شراء الحاسب هي "مجانية." "سعر الطباعة عند شرائها هي 420 ريالاً سعودياً (تشمل ضريبة القيمة المضافة).



في هذا المثال، تشير الحقائق إلى أن العميل يدفع سعرًا واحدًا ولكنه يتوقع الحصول على سلعتين معنيتين، الحاسب المحمول والطابعة. رغم اللغة الترويجية التي تستخدم كلمة "مجاني"، يقدم المورد بشكل فعال خصمًا لكلا السلعتين.

يقوم عميل مقيم بالمملكة برؤية عرض الترويج وشراء حاسب محمول جديد بسعر 3,150 ريالًا. ويقوم بسداد قيمة 3,150 ريالًا بصورة نقدية للحاسب المحمول والطابعة. تقوم شركة عزيز للإلكترونيات بإصدار فاتورة ضريبية تعكس عملية البيع، وفي الجدول التالي تلخيص لهذه الفاتورة:

وصف السلعة	الكمية	سعر الوحدة (دون ضريبة القيمة المضافة)	نسبة الضريبة
حاسب محمول موديل رقم 45678	1	3,000	%15
طابعة عادية - موديل رقم P100	1	400	%15
المجموع		3,400	
ناقص: الخصومات - العرض الترويجي للحاسب في شهر مارس		400	
المجموع الكلي (دون ضريبة القيمة المضافة 4)		ريال سعودي 3,000	
ضريبة القيمة المضافة بنسبة (15%)		ريال سعودي 450	
المبلغ الإجمالي		ريال سعودي 3450	



وتقوم الشركة بإقرار ضريبة مخرجات بقيمة 450 ريالاً على عملية البيع هذه. ولا يعد هناك توريد مفترض في هذه الحالة، ولذلك فإنه لا يقر أي ضريبة مخرجات إضافية.

7.3 السلع أو الخدمات المورددة بشكل مستقل دون مقابل (الهدايا والعينات)

إذا تم تقديم سلعة أو خدمة دون أي مقابل مستحق ومستقل عن أي توريد آخر قدمه الشخص الخاضع للضريبة إلى الشخص المتلقي ذاته، فإن ذلك يعد توريداً دون مقابل.

في الحالات التي تبين فيها الفاتورة الضريبية بأنه تم تقديم سلع وخدمات بمقابل صفر، فذلك يعني أن المورد ينوي أن يقوم بتوريد دون أي مقابل، وذلك بصورة مستقلة عن أي سلع أو خدمات أخرى موضحة في نفس الفاتورة الضريبية.

مثال 18 :

لدى محل جزارة في المملكة عدد من العملاء يقومون بشراء كميات كبيرة من اللحوم مرتفعة الثمن خلال عام 2021م، يقدم محل الجزارة هدايا صغيرة بقيمة 1000 ريال سعودي متضمنة ضريبة القيمة المضافة كشكر لهؤلاء العملاء.

تعتبر هذه الهدية مستقلة لا ترتبط بأي سلع أو خدمات يقدمها الجزار. إذا طالب الجزار بخصم ضريبة المدخلات على عملية الشراء، فعليه حساب ضريبة المخرجات وفقاً لسعر الشراء للهدية الذي يساوي 130.43 ريال سعودي، أو 15 / 115 من 1000 ريال سعودي في إقراره الضريبي.

وفي حال لم يقم الجزار بخصم أي ضريبة مدخلات على عملية شراء هذه السلع، فإنه غير مطالب بالإقرار عنها كتوريدات مفترضة.

قد يقوم تجار التجزئة بتقديم الهدايا أو العينات للأفراد للترويج عن منتجاتهم، كما هو مذكور في المثال أعلاه. ويعد تقديم السلع دون مقابل توريداً مفترضاً يجب على المورد أن يحتسب ضريبته في إقراره الضريبي، وذلك بشرط استيفاء القواعد والشروط الخاصة بالتوريدات المفترضة. يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس سعر الشراء أو التكلفة للمورد، أو القيمة السوقية العادلة إذا لم يكن سعر الشراء أو التكلفة غير مؤكدة.



في حالات تقديم العينات للترويج عن نشاط المورد، لا يعد هناك توريد مفترض إذا:

- كانت القيمة السوقية العادلة للسلع الموردة دون مقابل لا تتجاوز 200 ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة لكل متلق خلال سنة ميلادية واحدة.
- لا تتجاوز القيمة السنوية للتوريدات من الهدايا والعينات والسلع التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة دون مقابل 50,000 ريال سعودي خلال السنة الميلادية على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا والهيئات والسلع.

مثال 19:

يقوم متجر مختص ببيع الألماس بشراء خواتم ألماس من أحد الموردين في المملكة لتقديمها كهدايا للعملاء المهمين. ويعرف المتجر بأن هذه المواد ستستخدم كهدية (سلع دون مقابل)، ولا يقوم بخضم ضريبة المدخلات على عملية شرائها. ولذلك، لا يطلب من متجر بيع الألماس الإقرار عن التوريد المتفرض عندما يتم تقديم الهدايا دون مقابل.

مثال 20:

يقوم متجر لبيع السماعات بشراء بعض السماعات بقصد إعادة بيعها، يتم عرض هذه السماعات للبيع في المتجر مقابل 250 ريالاً سعودياً قام المتجر باسترداد ضريبة المدخلات التي تكبدها عند عملية الشراء. كجزء من عملية التسويق، قرر المتجر أن يتم منح سماعات مجانية لكل مائة عميل لمدة أسبوع واحد فقط. تعد الهدايا المقدمة للعملاء "توريداً مفترضاً" من قبل متجر بيع السماعات لعملائه ويجب على المتجر احتساب ضريبة المخرجات بنسبة 15% على التوريدات المفترضة للسماعات على أساس سعر 250 ريال 37.5 ريالاً سعودياً لكل سماعة.



4. 7 السلع المستخدمة لأغراض شخصية

في الحالات التي يتم فيها شراء السلع من قبل الشركة وقامت بخصم ضريبة المدخلات عنها، ولكن تم استخدام هذه السلع لاحقاً من قبل الموظفين أو مالكي الشركة للاستخدام أو الانتفاع الخاص (الشخصي)، فإن ذلك يعد توريداً مفترضاً. والهدف من ذلك هو منع خصم ضريبة المدخلات على السلع التي يستخدمها الأفراد لأغراض شخصية (بما في ذلك المالك).

إذا كان الشخص الخاضع للضريبة يرغب في التخلص من أصل أو تدمير الأصول التي تمثل جزءاً من نشاطه التجاري، على سبيل المثال، تدمير المخزون التالف أو التخلص من المواد الغذائية غير المستهلكة، فإن ذلك لا يعد استخداماً خاصاً شخصياً، وبالتالي لا يعد توريداً مفترضاً.

8. العروض الترويجية لتجارة التجزئة

8.1. القسائم

8.1.1. ما هي "القسيمة المؤهلة"؟

تعد القسائم مستندات مادية أو إلكترونية تؤهل العميل استردادها/استخدامها كمقابل لسلع أو خدمات من مورد أو مجموعة من الموردين. لا تعتبر القسيمة شكلاً من أشكال العملة، ولكن يمكن استبدالها واستخدامها كمقابل غير نقدي (تظهر قيمة نقدية مكافئة). عادة ما يكون للقسيمة قيمة تجارية فقط بسبب تعهد المورد للسماح باستبدالها كمقابل لسلع وخدمات.

تم تعريف القسيمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة: "تعد القسيمة بمنزلة صك إذا كان هناك التزام بقبولها كمقابل أو جزء من المقابل عن توريد السلع أو الخدمات، وكانت طبيعة السلع أو الخدمات المراد توريدها أو هوية المورد محددة في القسيمة أو المستندات ذات الصلة"⁽³⁴⁾.

تخضع القسائم التي تستوفي هذا التعريف لقواعد ضريبية خاصة. ولأغراض هذا الدليل، تعد القسائم المتضمنة في هذا التعريف قسائم مؤهلة. يمكن وصف المستندات التجارية الأخرى بأنها "قسائم لأهداف ترويجية"، ولكنها لا تخضع لقواعد ضريبة القيمة المضافة الخاصة. وسيتم شرح هذه "القسائم غير المؤهلة" في القسم 8.1.4 بشكل مفصل.



8.1.2. القسيمة ذات القيمة الاسمية

تتضمن القسائم في كثير من الأحيان مبالغ مالية ، مما يسمح باستخدام هذا المبلغ كمقابل للتوريد أو توريدات متعددة. وتعرف القسائم التي لها مبلغ مالي بأنها "قسائم ذات القيمة الاسمية".

8.1.3. إصدار وتوريد القسيمة

عندما يصدر شخص قسيمة جديدة، سواء بمقابل أو دون مقابل، لا يعتبر ذلك بمنزلة توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽³⁵⁾. ويمكن إصدار قسيمة من المورد الذي سيقوم بتسديدها على سبيل المثال، قسيمة صادرة عن تاجر تجزئة تسمح باستخدام القسيمة في أي من متاجر التجزئة الخاصة به أو من قبل طرف ثالث على سبيل المثال، شركة إدارة مركز التسوق التي تصدر القسيمة التي يمكن استخدامها في أي متجر من متاجر المركز.

إذا كانت القسيمة الإلكترونية تتضمن قيمة نقدية، فإن إصدار قيمة إضافية (الإضافة) لهذه القسيمة الإلكترونية يعتبر أيضًا إصدارًا لقسيمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

لا يعد توريد القسيمة الموجودة فعليًا بمنزلة توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ما لم يكن المقابل مستحق الدفع للقسيمة ذات القيمة الاسمية أعلى من قيمتها الاسمية. إذا تجاوز المبلغ المستحق الدفع القيمة الاسمية، فسيكون هذا توريد للخدمات إلى الحد الذي يتجاوز فيه المقابل القيمة الاسمية.

لمزيد من المعلومات حول الآثار الضريبية للقسائم المؤهلة يمكنكم الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالعروض الترويجية.

8.1.4. معاملة القسائم غير المؤهلة

القسائم "غير المؤهلة" هي المستندات التجارية الأخرى التي توصف بأنها "قسائم"، ولكنها لا تندرج تحت تعريف القسيمة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

تتم معاملة القسيمة غير المؤهلة بموجب قواعد ضريبة القيمة المضافة الأساسية. يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على المقابل المدفوع أو المستحق (إن وجد) في إصدار أو تقديم قسيمة غير مؤهلة كتوريد للخدمات. عند الاستبدال، يجب على المورد حساب ضريبة القيمة المضافة بناء على إجمالي أي مبلغ مدفوع مقابل توريد السلع والخدمات.



8.2 . برامج الولاء

يهدف برنامج الولاء إلى تحفيز العملاء على القيام بمزيد من عمليات الشراء في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التخفيضات والسلع والخدمات المجانية والمكافآت الأخرى أو المزايا الحصرية. هناك عديد من الأنواع المختلفة من برامج الولاء التي يقدمها موردو السلع والخدمات أو من خلال مشغلين مختصين ببرامج الولاء. وتعتمد المعاملة الضريبية لأي برنامج ولاء على الحالات الفردية وظروفها.

لمزيد من المعلومات حول الآثار الضريبية لبرامج الولاء وكيفية تطبيقها يمكنكم الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالعروض الترويجية.

9. المخزون

9.1 . خصم ضريبة المدخلات

يحق لتاجر البيع بالتجزئة خصم ضريبة المدخلات المتكبدة على المخزون الذي يقوم بشرائه أو استيراده لأغراض إعادة البيع⁽³⁶⁾. يتم إدراج الضريبة القابلة للخصم في الإقرار الضريبي ويتم خصمها من الضريبة التي تفرض على التوريدات التي تتم خلال تلك الفترة (ضريبة المخرجات).

يمكن خصم ضريبة القيمة المضافة على شراء أو استيراد المخزون من خلال إقرار ضريبة القيمة المضافة في الفترة التي تم تكبدها فيها، شريطة أن يكون هناك نية وقصد لإعادة بيع المخزون في الوقت الذي تم شراؤه فيه. لا يشترط على المشتري أن يكون قد قام بالفعل ببيع المخزون كشرط مسبق لخصم ضريبة المدخلات.

9.1.1 . المخزون المحتفظ به في تاريخ التسجيل في ضريبة القيمة المضافة

يحق للأشخاص الخاضعين للضريبة خصم ضريبة المدخلات التي تم تحملها قبل تاريخ تسجيلهم في ضريبة القيمة المضافة. وينطبق ذلك على السلع والخدمات التي تم شراؤها للاستخدام في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي، ولكن لم يتم استخدامها (أو بيعها) في تاريخ التسجيل. يخضع خصم الضريبة قبل التسجيل لشروط ومعايير محددة⁽³⁷⁾.



المعايير المتعلقة بالمخزون الذي تم شراؤه لأغراض إعادة البيع كما يلي:

- أن يتم استخدام السلع التي تم شراؤها أو استيرادها في مبيعات لتوريدات خاضعة للضريبة، أو غير ذلك، كجزء من النشاط الاقتصادي لأغراض خاضعة للضريبة؛
- ألا يتم توريد السلع من قبل الشخص الخاضع للضريبة أو استخدامها (أو استهلاكها) بالكامل من قبل الشخص الخاضع للضريبة قبل تاريخ التسجيل؛
- ألا تكون السلع من النوع المقيد من الخصم.

9.2 السلع المفقودة والمسروقة والتالفة

في الحالات العادية، لا يوجد هناك أي آثار ضريبية لضريبة القيمة المضافة عند فقدان أو سرقة أو تلف المخزون. ولا يلزم الشخص الخاضع للضريبة بتعديل الخصم الأصلي على ضريبة المدخلات على شراء السلع التي تم فقدانها أو تلفها أو سرقتها لاحقاً⁽³⁸⁾.

في حالة فقدان المخزون أو تلفه أو سرقة قبل بيعه للعملاء، يجب الإفصاح عنه بالسجلات المحاسبية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض دعم خصم ضريبة المدخلات على تلك السلع التي تم شراؤها⁽³⁹⁾.

قد تطلب الهيئة مزيداً من الأدلة لإثبات فقدان أو تلف أو سرقة السلع لدعم خصم ضريبة المدخلات، على سبيل المثال تقرير الشرطة ووثائق المطالبة بالتأمين.

9.3 . الإصلاحات والصيانة ضمن الضمان

يقوم المصنعون أحياناً بتزويد عملائهم بضمان عند إجراء عملية شراء جديدة. يغطي الضمان عادة فترة ثابتة مبدئية في حين أنه من المتوقع أن تعمل المواد بشكل صحيح.

عندما يطلب من الشركة المصنعة إصلاح السلع بموجب الضمان، فإنه لا يوجد أي توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وتشمل هذه الحالة أيضاً توفير المواد الجديدة كجزء من عملية الإصلاح. نظراً لأن السعر الذي يدفعه العميل للضمان متضمن في قيمة الشراء، وبذلك فإنه لا يعد توريداً مستقلاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة، وذلك لتجنب الازدواج الضريبي.



9.4. المخزون "تحت الطلب"

عادة ما يشير مصطلح المخزون "تحت الطلب" إلى السلع التي يتم تخزينها وتتم إتاحتها لعميل معين. يتم الاحتفاظ بهذه السلع في المخزن الخاص ضمن مقر العميل أو في منشأة أخرى مجاورة. وتبقى الملكية القانونية للسلع باسم المورد، إلى أن يطلب العميل السلع للاستخدام.

يعد تاريخ التوريد لأغراض احتساب ضريبة القيمة المضافة هو التاريخ الذي يتم فيه توفير هذا المخزون للعميل. وفي هذا الحالة، لا يتأثر تاريخ التوريد إذا ما تم نقل الملكية القانونية للسلع إلى العميل. إذا كانت السلع متوافرة في مقر العميل (أو تحت تصرف العميل في مقر طرف ثالث)، فيجب أن يتم احتساب الضريبة على توريد السلع بناء على التاريخ الذي يتم فيه وضع السلع مبدئيًا تحت تصرف العميل.

9.5. فترات التجربة

قد يكون لبعض تجار التجزئة ترتيبات مع العملاء تتضمن توفير السلع بشروط تسمح للعميل بإعادتها في أي وقت حتى تنتقل الملكية للعميل. وتبقى هذه الملكية لدى المورد حتى يقرر العميل الاحتفاظ بالسلع. وفي بعض الحالات، يكون هناك وقت محدد يتم فيه القرار بإبقاء السلع أو إعادتها.

يعتبر تاريخ توريد السلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة بأنه تاريخ إتاحة السلع فعليًا إلى العميل، حتى إن كان للعميل الحق المطلق في إعادة السلع إلى المورد.

إذا تم إرجاع السلع إلى المورد وتم إلغاء التوريد، فيجب على المورد تعديل ضريبة المخرجات وإصدار إشعار دائن، بموجب الإجراءات ذاتها المحددة في القسم 6 من هذا الدليل الإرشادي، كما في حالة الخصم بأثر رجعي⁽⁴⁰⁾. لمزيد من المعلومات حول الإشعارات الدائنة والتعديل على ضريبة المخرجات الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية والسجلات.



10 . حالات خاصة

10.1 . السلع المستعملة

يسمح نظام ضريبة القيمة المضافة للشخص الخاضع للضريبة بفرض الضريبة باستخدام طريقة حساب هامش الربح على سلع مستعملة معينة. بعد تحديد السلع المستعملة المؤهلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة اختيار حساب ضريبة القيمة المضافة على أساس هامش الربح المكتسب على توريدات السلع المستعملة المؤهلة لتحديد مبلغ الضريبة المستحقة (بدلاً من احتساب ضريبة القيمة المضافة على المقابل الكامل الذي يتم استلامه)⁽⁴¹⁾.

يطلب من الشخص الخاضع للضريبة التقدم بطلب للهيئة للموافقة على استخدام طريقة هامش الربح. إضافة إلى ذلك، يجب أن يستوفي توريداً السلع المؤهلة المعايير التالية:

- أن يكون التوريد توريد لسلع مستعملة موجودة في المملكة؛
- أن تكون السلع من النوع الذي تم تحديده من قبل الهيئة كسلع مستعملة مؤهلة
- أن تكون السلع تم شراؤها من قبل الشخص الخاضع عن توريد تم في المملكة من قبل: (1) شخص غير خاضع للضريبة، أو (2) شخص خاضع للضريبة يبيع تلك السلع خارج نشاطه الاقتصادي، أو (3) مورد آخر يطبق طريقة هامش الربح.

إذا لم يتم استيفاء المعايير المذكورة أعلاه، بما في ذلك أي توريد للسلع المستعملة غير المحددة كسلع مستعملة مؤهلة في تاريخ التوريد، فإنه يجب حساب الضريبة بموجب القواعد الأساسية، وذلك من خلال تطبيق الضريبة على أساس إجمالي المبلغ المستحق الدفع.

لم تحدد الهيئة بعد أي فئات من السلع المستعملة المؤهلة لتطبيق حساب هامش الربح، وذلك حتى تاريخ إصدار هذا الدليل الإرشادي.

سيتم توفير مزيد من المعلومات حول السلع المستعملة المؤهلة وأسس حساب الضريبة على أساس هامش الربح في وقت لاحق.



10.2 . التجارة الدولية

- تُطبق القواعد الخاصة لضريبة القيمة المضافة على التجارة الدولية، لا سيما فيما يتعلق:
- بنقل السلع إلى المملكة العربية السعودية أو منها (ويقصد به استيراد وتصدير السلع)؛
 - الخدمات المشتراة من موردين غير مقيمين أو بيعها إلى مستهلكين غير مقيمين.

10.2.1 . استيراد وتصدير السلع

يتم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على جميع واردات السلع إلى المملكة، وذلك بغض النظر عن تصنيف السلع، والنسبة الجمركية المطبقة عليها.

وهناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، وعلى أنواع محددة من الواردات بموجب الوضع المعلق للرسوم الجمركية (أو الإدخال المؤقت)، وعلى استيراد السلع التي تخضع للضريبة بنسبة صفر في المائة مثل الأدوية المؤهلة والسلع الطبية المؤهلة⁽⁴²⁾، والمعادن المؤهلة⁽⁴³⁾. وكذلك الإعفاءات عند الاستيراد مثل الإعفاءات الدبلوماسية، والإعفاءات العسكرية، واستيراد المتعة الشخصية⁽⁴⁴⁾. يخضع تصدير السلع خارج إقليم دول مجلس التعاون إلى الضريبة بنسبة صفر في المائة حيث يجب الاحتفاظ بالدليل المناسب لذلك⁽⁴⁵⁾. وفي كل الحالات، لا يجوز اعتبار التوريد على أنه تصدير إلا إذا كان قصد كل من المورد والعميل نقل السلع خارج إقليم دول مجلس التعاون نتيجة لذلك التوريد⁽⁴⁶⁾.

يجب الحصول على الوثائق من قبل المورد خلال (90) يومًا من تاريخ التوريد. ولذلك قد يطبق المورد الضريبة بنسبة الصفر في تاريخ التوريد إذا كان يتوقع استلام الوثائق المناسبة في السياق الطبيعي للأحداث.

إذا لم يتم الحصول على أي وثائق في هذا التاريخ، فإنه يجب على المورد معاملة توريده (التصدير) كتوريد محلي، وعليه تطبيق الضريبة بالنسبة الأساسية وفقًا لذلك.

لمزيد من المعلومات والتفاصيل، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالصادرات والواردات.



10.2.2 . التجارة البينية

تحدد الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة قواعد خاصة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي تهدف إلى مواءمة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التجارة عبر الحدود وضمان عدم دفع ضريبة القيمة المضافة إلا مرة واحدة على كل توريد لسلع أو خدمات. تم وضع هذه القواعد لتطبق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست التي لديها نظام محلي لضريبة القيمة المضافة، ومع نظام خدمة الربط الإلكتروني للحصول على تفاصيل المعاملات داخل دول المجلس.

وحيث إنه لم تقم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق نظام محلي لضريبة القيمة المضافة، تزامناً مع تطبيق المملكة لضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018، أو توفر نظام خدمة الربط الإلكتروني بحلول هذا التاريخ. لذلك فإن الأحكام الانتقالية ستطبق على توريد السلع من وإلى المملكة للمعاملات من وإلى باقي أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، ابتداء من تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة وحتى تطبيق نظام الربط الإلكتروني بالكامل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وسيتم تطبيق تلك الأحكام الانتقالية سواء كانت الدولة العضو الأخرى تطبق نظاماً محلياً لضريبة القيمة المضافة أم لا.

ستطبق القواعد الخاصة حتى تقوم الهيئة بإصدار أمر بالتصديق على وجود نظام خدمة الربط الإلكتروني. وحتى هذا الوقت، كتدبير انتقالي فإنه:

- تعتبر السلع المنقولة من المملكة العربية السعودية إلى دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مطبقة أم غير مطبقة لضريبة القيمة المضافة بمنزلة تصدير لتلك السلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وستكون هذه التوريدات مؤهلة للخضوع لنسبة الصفر كونها تصديراً إلى وجهة غير خليجية، بشرط تطبيق الشروط والضوابط لإخضاع الصادرات لنسبة الصفر.
- تعتبر السلع التي تنقل إلى المملكة من دولة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي بمنزلة استيراد لتلك السلع. وستفرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنفس الطريقة المتبعة في الواردات من دولة غير دول مجلس التعاون الخليجي. ولن يؤثر هذا على حالة السلع لأغراض الرسوم الجمركية. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالصادرات والواردات.
- تعتبر الخدمات المقدمة إلى أو من شخص مقيم في دولة عضو من دول مجلس التعاون الخليجي بمنزلة توريد إلى أو من شخص غير مقيم في دول مجلس التعاون الخليجي.



10.3. التجارة الإلكترونية

في الحالات التي يقوم بها عميل في المملكة بشراء سلع عبر الإنترنت، سيتم اعتبار هذه المعاملة بمنزلة توريد للسلع، بما في ذلك توصيل تلك السلع إلى العميل في المملكة. عادة ما يتم ترتيب توصيل السلع من قبل المورد، أو من خلال المزود عبر الإنترنت الذي تم من خلاله عملية الشراء. وتعتمد آلية تطبيق الضريبة على المكان الذي يتم فيه استيفاء طلب السلع.

بموجب القواعد العامة، لن تتم معاملة التوريد على أنه واقع في المملكة إلا إذا كانت السلع موجودة (واقعة) في المملكة عند بدء التسليم إلى العميل. إذا كانت السلع خارج المملكة عند بدء التسليم، لن يقوم المورد بفرض ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع. وبدلاً من ذلك، يتم فرض الضريبة في المملكة في وقت الاستيراد⁽⁴⁷⁾.

في حالة استيفاء طلب السلع من المملكة، الذي يعني أن السلع تقع في المملكة في الوقت الذي يبدأ فيه نقل السلع، فإنه يجب على المورد فرض الضريبة في المملكة.

يمكن للموردين المقيمين في المملكة توريد السلع إلى أشخاص متلقين في البلدان الأخرى من خلال التجارة الإلكترونية. وعندما يتم استيفاء طلب التوريد للسلع الموجودة في المملكة، فإن هذا التوريد يخضع من حيث المبدأ لضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، عندما يقوم المقيم بالمملكة بتصدير السلع من المملكة إلى مكان خارج إقليم دول مجلس التعاون (أو إلى دولة عضو أخرى خلال الفترة الانتقالية) كجزء من المعاملة، فإن هذا التوريد يخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر. ولأغراض تطبيق نسبة الصفر⁽⁴⁸⁾، يجب على المورد الاحتفاظ بالوثائق والمستندات لإثبات أن السلع قد تم نقلها من إقليم دول مجلس التعاون خلال 90 يوماً من البيع⁽⁴⁹⁾.

بشكل عام، التاريخ الذي تستحق فيه الضريبة هو تاريخ توريد السلع أو الخدمات. ومع ذلك، إذا تم إصدار فاتورة سابقة، أو إذا تم دفع قيمة التوريد مسبقاً (بصورة مقدمة)، فيكون تاريخ التوريد لضريبة القيمة المضافة في تاريخ السداد الفعلي أو تاريخ الفاتورة الضريبية، أيهما أسبق⁽⁵⁰⁾.

ولمزيد من المعلومات حول التجارة الإلكترونية يمكنكم الرجوع إلى الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي.



10.4. وكلاء البيع

تحدد القواعد الخاصة في نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة كيفية تطبيق الضريبة في الحالات التي يتصرف فيها الوكيل نيابة عن المورد أو العميل فيما يتعلق بالتوريد.

يعد الوكيل الصريح بأنه الوسيط الذي يعمل باسم الأصيل الذي يعلن وضعه كوكيل إلى الطرف الآخر. وفي هذه الحالة، يجري البائع التوريد الأساسي للسلع أو الخدمات للعميل النهائي. ومن المحتمل أن يفرض الوكيل رسوماً منفصلة على الأصيل الذي يتصرف نيابة عنه فيما يتعلق بخدمات وكلائه. ويعامل الأصيل في حد ذاته كمورد (فيما يتعلق بصفقة عملية البيع)، وكمعميل (فيما يتعلق بعملية شراء خدمة الوساطة).

ينص نظام ضريبة القيمة المضافة على القواعد الخاصة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الوكيل الذي يتصرف نيابة عن الأصيل ولكنه يعمل باسمه الخاص "غير المعلن بأنه يتصرف نيابة عن الأصيل"، "في حال قيام الخاضع للضريبة - باسمه الخاص - بتوريد أو تلقي سلع أو خدمات نيابة عن شخص آخر، فإنه يعامل - لأغراض تطبيق النظام واللائحة - باعتباره قد قام بتوريد أو تلقي تلك السلع أو الخدمات لنفسه"⁽⁵¹⁾.

على هذا النحو، تتم معاملة الشخص الخاضع للضريبة الذي يشارك في تنفيذ توريدات باعتباره وكيلًا غير معلن عنه كما لو كان المورد الرئيس لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ويعد الوكيل أنه يتلقى توريد السلع والخدمات لنفسه من البائع، وأنه يقدم توريد هذه السلع والخدمات للعميل النهائي.

لمزيد من التفاصيل الرجاء الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالوكلاء.



11. خصم ضريبة المدخلات

11.1 . المبادئ العامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة.
- ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي.
- ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى الهيئة عند استيراد السلع إلى المملكة.

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

إضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أي نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع (ويشمل ذلك بعض أشكال النفقات المقيدة مثل الخدمات الترفيهية والخدمات الثقافية وخدمات الطعام والمركبات المقيدة)⁵²، أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. وتكون ضريبة المدخلات بمنزلة رصيد دائن يتم إدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة.

يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية تثبت قيمة الضريبة المستحقة أو أي مستند بديل يثبت مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع بشرط موافقة الهيئة⁵³.



11.2. الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالخدمات المالية المعفاة أو التوريدات العقارية المعفاة. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة، وإذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة، يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة. ويتم تحديد ضريبة المدخلات وفقاً للأحكام التالية⁵⁴:

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم	لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر

يجب تقسيم النفقات/ التكاليف العامة المدفوعة من قبل شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس استخدام تلك التكاليف في الجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح.

ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية



لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إن من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات.

من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. لمزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة يمكنكم الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة القيمة المضافة.

12. متطلبات الفواتير الضريبية والالتزامات الضريبية الأخرى

12.1 . إصدار الفواتير

يتعين على الشخص الخاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية - الأساسية - فيما يتعلق بأي توريد لسلع أو خدمات خاضعة للضريبة، أو أي مدفوعات تمت فيما يتعلق بهذا التوريد قبل حدوثه.⁵⁵

هناك حالتان استثنائيتان من القاعدة الأساسية، حيث يتم إصدار فاتورة ضريبية "مبسطة" عوضاً عن الفاتورة الضريبية "الأساسية"، التي تعتبر ملائمة لنشاط البيع بالتجزئة⁵⁶. ويعكس ذلك الممارسة العملية السائدة التي تتضمن عديداً من المعاملات منخفضة القيم التي يتم توثيقها من خلال فاتورة مبسطة أو إيصال دفع لا يتضمن جمع وتسجيل المورد لمعلومات العميل. حالات الفاتورة المبسطة هي:

- في حال كانت قيمة توريد السلع أو الخدمات تقل عن 1,000 ريال سعودي⁵⁷.
- في حال كانت التوريدات لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة⁵⁸. توافق الهيئة على افتراض موردي السلع والخدمات المستهلكة بأن المعاملات مع الأفراد ضمن نطاق البيع بالتجزئة هو توريد لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة، إلا إذا كان هناك لدى المورد سبب للاعتقاد أن العميل هو شخص خاضع للضريبة أو شخص اعتباري (على سبيل المثال: بناء على قيمة أو طبيعة السلع أو الخدمات الموردة).



يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية المبسطة الحد الأدنى من التفاصيل الآتية⁵⁹:

أ. تاريخ الإصدار: ويشير هذا التاريخ إلى تاريخ إنشاء الفاتورة الضريبية المبسطة.

ب. اسم وعنوان ورقم التعريف الضريبي للمورد: يجب إظهار الاسم القانوني للمورد وعنوان مقره الرئيس أو المنشأة ذات الصلة، إضافة إلى إدراج رقم التعريف الضريبي للمورد بشكل صحيح.

ج. يعتبر رقم التعريف الضريب - لضريبة القيمة المضافة - الصحيح هو أمر بالغ الأهمية حيث سيسمح للعميل بالتحقق من حالة تسجيل المورد ضمن نظام ضريبة القيمة المضافة (ومن الممكن القيام بذلك باستخدام أدوات البحث عن الأشخاص الخاضعين للضريبة المتاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة أو من خلال التطبيق الخاص بنظام ضريبة القيمة المضافة).

د. بيان السلع أو الخدمات الموردة: يجب إظهار تفاصيل السلع أو الخدمات الموردة في الفاتورة الضريبية المبسطة، أي كمية وطبيعة السلع الموردة أو نطاق وطبيعة الخدمات المقدمة.

هـ. المقابل واجب السداد نظير السلع أو الخدمات: ويمثل ذلك المبلغ المحصل أو الذي سيتم تحصيله من قبل الخاضع للضريبة من العميل أو من طرف ثالث مقابل توريد السلع أو الخدمات، شاملاً الضريبة.

و. الضريبة واجبة السداد أو بيان أن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات: يجب أن تتضمن الفاتورة أيًا مما يأتي:

• إظهار مبلغ الضريبة مستحقة الدفع بالريال السعودي⁶⁰ (تطبيقاً لشروط إصدار الفاتورة الضريبية الأساسية)،

• أن تتضمن الفاتورة الضريبية المبسطة عبارة واضحة تفيد أن المقابل الواجب دفعه (بالريال السعودي) يشمل ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 15%.

مثال (21):

تقوم أسواق الحديقة الخضراء ببيع منتجات غذائية على أساس البيع بالتجزئة نظير مبلغ 90 ريالاً سعودياً مضافاً إليها ضريبة القيمة المضافة 13.5 ريال سعودي. يجوز لها إصدار فاتورة ضريبية مبسطة تظهر فيها مبلغ الضريبة وهو 4.50 ريال سعودي، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة تظهر فيها إجمالي المقابل المستحق (94.50 ريال سعودي) مع الإشارة بشكل واضح إلى أن هذا المبلغ يشمل ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.



ويجوز للشخص الذي يقوم بإصدار الفاتورة الضريبية المبسطة إدراج مزيد من المعلومات، أو إصدار فاتورة ضريبية مستوفية لجميع شروط الفاتورة الضريبية الأساسية. لمزيد من المعلومات حول الفواتير الضريبية وشروط إصدارها يمكنكم الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية والسجلات.

12.2 . تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية (كما يلزم الحال). ويعتبر الإقرار الضريبي بمنزلة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفن صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

لمزيد من المعلومات حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة يمكنكم الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بتقديم الإقرارات. إضافة إلى الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة.

12.3 . حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يلي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية.
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- الكشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة



ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية أو إلكترونياً، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام. ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات، ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و 15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية غير المنقولة⁶¹.

12.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مقر عمله الرئيس وجميع فروعه بحيث تكون ظاهرة للعامة.

في حال مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

12.5. تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. وفي حال كان الخطأ من الأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي يزيد صافي قيمته على 5,000 ريال سعودي، فيجب على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يوماً من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة وتعديل الإقرار السابق. أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5000 ريال سعودي فيمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي⁶².

ولمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع على الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa



13. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها بالنظام واللائحة التنفيذية⁶³.

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	<ul style="list-style-type: none">لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقةولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة	<ul style="list-style-type: none">لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقةولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحتسبة والمستحقة
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	25% - 5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه
تحصيل الضريبة دون التسجيل	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي



في جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتهاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

14. طلب إصدار قرار تفسيري

في حال عدم التأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذي الصلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها.

ويمكن أن يكون القرار التفسيري بإحدى الحالتين التاليتين:

- **عامًا:** حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أي بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة.
 - **خاصًا:** لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري.
- ولا يعتبر القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزمًا لها أو أي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال.
- ولا تعد الهيئة ملزمة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية، حيث إنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الطلبات التي سيكون لها الأولوية استنادًا إلى بعض العناصر منها:
- مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في الطلب.
 - المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند إصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما. إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يناقش هذا الطلب.



15. الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: zatca.gov.sa أو التواصل معنا على الرقم التالي 19993 .

16. الأسئلة الشائعة

1. هل من الممكن عرض أسعار المنتجات على الرفوف بالسعر الأصلي للمنتج فقط، ويقوم العميل بالسداد إلى أمين الصندوق السعر الأصلي إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة؟
السعر على الرف في متجر البيع بالتجزئة هو السعر المعلن الذي يجب أن يتم عرضه شاملاً لضريبة القيمة المضافة.

2. كيف تعامل السلع المجانية للعملاء بموجب نظام ضريبة القيمة المضافة؟

يعد التوريد المنفصل للسلع دون مقابل أو رسوم بمنزلة توريدات مفترضة، ويجب على المورد أن يحتسب الضريبة في إقراره الضريبي، بشرط قيامه بخضم ضريبة المدخلات على شراء تلك السلع. لا تعد السلع التي يتم تقديمها مجاناً إلى العميل بمنزلة توريدات خاضعة للضريبة في الحالات التالية:

- لا تتجاوز القيمة السوقية العادلة لهذه المواد 200 ريال سعودي لكل عميل في السنة،
- لا تتجاوز القيمة السوقية العادلة الإجمالية للهدايا والعينات والسلع الأخرى المقدمة دون مقابل خلال عام واحد من قبل هذا المورد 50,000 ريال سعودي.

3. ما هي المستلزمات والشروط لتطبيق المحاسبة على الأساس النقدي؟

يكون الشخص الخاضع للضريبة مؤهلاً فقط للتقدم بطلب للموافقة على استخدام المحاسبة على أساس نقدي إذا كانت القيمة السنوية للتوريدات الخاضعة للضريبة في السنة التقويمية السابقة، والقيمة المتوقعة للتوريدات الخاضعة للضريبة في السنة التقويمية الحالية، لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي. ويجب الحصول على موافقة من الهيئة قبل استخدام هذا الأساس.

تهدف طريقة المحاسبة على الأساس النقدي إلى دعم الشركات الصغيرة عن طريق السماح لها بحساب مبسط لضريبة القيمة المضافة لأغراض الالتزام بضريبة القيمة المضافة. أما بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين يقومون بتوريدات خاضعة للضريبة فوق هذا الحد، فيجب عليهم اتباع أساس الفاتورة، ولا يمكنهم اتباع الأساس النقدي.



4. كيف يمكن للشخص الخاضع للضريبة إجراء تصحيحات على ضريبة القيمة المضافة إذا تم تحصيل مبلغ غير صحيح؟

يجب على الشخص الخاضع للضريبة استخدام الإشعارات الدائنة والمدينة لإجراء تصحيحات على ضريبة القيمة المضافة غير الصحيحة والمعلن عنها في الفواتير السابقة.

• الإشعارات الدائنة: إذا أدرك المورد أنه قام بتحصيل ضريبة القيمة المضافة إضافية من عملائه، فإنه يجب على المورد إصدار إشعار دائن إلى العميل بالمبلغ الفارق.

• الإشعارات المدينة: إذا أدرك المورد أنه يقوم بتحصيل ضريبة القيمة المضافة على مبلغ أقل من القيمة الصحيحة للمقابل من عملائه، فإنه يجب عليه أن يصدر إشعاراً مدينياً إلى العميل بالمبلغ الفارق.

يجب أن تحدد الإشعارات الدائنة والمدينة رقم الفاتورة الضريبية للمعاملة الأصلية المرتبطة بها.

5. هل يجب إصدار الفاتورة التي توضح قيمة الضريبة حتى لو كان العميل غير خاضع للضريبة؟

في الحالات التي يكون فيها العميل غير خاضع للضريبة، ولا يعد كشخصاً اعتبارياً، فإنه يجب إصدار فاتورة مبسطة تفيده إما بقيمة الضريبة، أو ببيان بشكل واضح بأن المقابل يشمل ضريبة القيمة المضافة.

يجب إصدار فاتورة ضريبية للتوريدات التي تزيد قيمتها على 1,000 ريال سعودي، وتقدم إلى الأشخاص الخاضعين للضريبة أو الاعتباريين.

6. كيف يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على الفاتورة؟ هل يجب احتساب ضريبة القيمة المضافة بعد تطبيق التخفيضات أم يتم حساب ضريبة القيمة المضافة قبل أن يتم تضمين أي خصومات في الفاتورة؟

يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على أساس القيمة الفعلية التي يتم تسجيلها في الفاتورة بعد تطبيق أي خصومات أو تخفيضات.

7. ما هي معاملة ضريبة القيمة المضافة للسلع المنتهية الصالحة والتالفة التي ينوي التخلص منها؟

لا يلزم إجراء تعديل لضريبة القيمة المضافة في حالة فقدان الحقيقي أو سرقة أو ضرر للسلع في سياق النشاط التجاري. يجب أن يحتفظ الشخص الخاضع للضريبة بالسجلات لإثبات الضرر أو الخسارة في حال المراجعة والتدقيق. وتشمل هذه السجلات، على سبيل المثال لا الحصر، تقارير الشرطة ووثائق مطالبات التأمين. يتم الاحتفاظ بالسجلات بغرض إثبات خصم ضريبة المدخلات على هذه السلع.



8. كيف تتم معاملة الخصومات النقدية بموجب نظام ضريبة القيمة المضافة؟

إذا عرضت الشركة خصمًا نقديًا فيما يتعلق بتوريد السلع والخدمات، فذلك يعد بمنزلة خصم بأثر رجعي لسعر البيع الأصلي. ويجب على المورد إصدار إشعار دائن، وبعد ذلك يمكن إجراء تعديل على ضريبة المخرجات الناتجة التي تم الإقرار عنها

9. هل تخضع السلع التي يتم بيعها عبر الإنترنت لضريبة القيمة المضافة؟ وما هي آلية تطبيق هذه الضريبة؟

نعم، تخضع السلع التي يتم بيعها عبر الإنترنت، ويتم توريدها داخل المملكة للضريبة بنسبة 15% وتعد هذه السلع التي يتم نقلها مباشرة إلى العميل من خارج المملكة إلى عميل في المملكة خاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% ويتم تطبيقها بمعرفة الهيئة على استيراد السلع. يتم توفير مزيد من التفاصيل حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة لبيع السلع عبر الإنترنت في الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي.

10. هل تفرض الضريبة على المنتجات التي تباع في المزادات (على سبيل المثال، الآلات المستخدمة أو السيارات)؟

يعتمد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات التي تباع في المزادات على الشخص الذي يعمل كبائع للسلع، وما إذا كان بائع المزاد (منظم المزاد) يقوم بعملية البيع باسمه الخاص.

تطبق ضريبة القيمة المضافة على كل توريدات (عمليات بيع) السلع التي يتم تقديمها كجزء من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك توريد السلع المستخدمة. إذا كان الوسيط الذي يدير المزاد لا يأخذ ملكية السلع ولا يتصرف باسمه الخاص، فإنه لا يقوم بعملية بيع (توريد) السلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة (يتم التعامل مع نشاطه على أنه تقديم الخدمة). على سبيل المثال، عندما يقوم منظم المزاد بترتيب سعر بيع للفرد لبيع سيارته المستعملة، ويتعاقد البائع الفردي مباشرة مع المشتري، فإن البائع لن يتقاضى ضريبة القيمة المضافة (حيث إن البائع لا يمارس نشاطًا اقتصاديًا).

ومع ذلك، إذا كان المشتري لا يعرف هوية البائع ولم يتم إبرام عقد مع البائع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإنه ينظر لذلك بأن منظم المزاد يتصرف باسمه الخاص، وسيعامل كمورد للسلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

يمكن تطبيق مخطط خاص لحساب ضريبة القيمة المضافة على هامش الربح في المستقبل لبعض السلع المستعملة في حال تم تحديدها من قبل الهيئة كسلع مستعملة مؤهلة.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa